

کتابخانه صیفی سید کاغالی حری آباد دکن

نمبر دواستند

تاریخ دواستند

نام کتاب

فصل کتاب

نمبر کتاب و فن مذکور

۱۴۱۱
حسن و حسن
محمد رشید
شرح

شرح كتاب النفقات

للشيخ الصديق الشافعي

رحمهما الله تعالى

الطبع في دار الفقه

على نفقة

شركاء مجلس إحياء معارف العمانيّة في بلدة

حيّز آباد الكن

طبع في مطبعة دار الفقه

صفحة	فهرست ابواب شرح كتاب لنفقات
٢	تفسير قوله تعالى والوالدان ما كانا من اولادهما الاية
٣	مطلب في مدة الرضاع
٤	مطلب في نفقة المرضعة
٥	مطلب نفقة رضاعة الصغير على ذي رحم محرمة
٥	مطلب في نفقة الصبي الذي له مال
٦	مطلب في مالو طابت امر الصبي المنكوحه بابيه اجرت الرضاع له مال
٧	مطلب لو ابنت الام عن الرضاع يكتفى له من مرضعه عندها
٨	مطلب لو كان ابو الصبي معسر يجبر على الاتفاق عليه
٨	مسئلة استدانة الامر نفقة الصبي على ابيه
٩	مطلب ان كانت امر الصبي موسرة والاب معسر
٩	مطلب نفقة امرأة معسرة اذا كان لها البان
٩	باب نفقة الصبي والصبيبة اذا كانت امهما مطلقة
١٢	باب نفقة المرأة على الزوج ما يجب من ذلك وما لا يجب لها
٢٢	باب اخرى نفقة وميراث الميت الصغار وغيرهم وتفسير النفقة على الأقارب
٢٤	باب امرأة الفقير يكون لها اولاد صغار ولها ذور محر
٢٨	باب نفقة المطلقة
٣١	باب النفقة على ذي الرحم المحرم
٣٣	باب العبد يتزوج بامر مولاه ما يلزمه من النفقة
٣٤	باب من يجبر من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من
	اهل الذمة على نفقة المسلمين
٣٤	باب المرأة بشهاد الشهود على طلاقها والامة يلدعيها الرجل
٣٥	باب نفقة الزوجات والامهات اذا اوجدوا الرجل

شرح الإمام الأجل الصدوق الشهيد حسام الدين عمر
ابن عبد العزيز برهان الأئمة البخاري على
كتاب النفقات للإمام الهمام

أبي بكر أحمد بن عمرو بن

مهيد الخفاف

الشيباني

الطبعة الأولى
١٩٩٩

على نفقة نشر كاء المجلس أحياء

المعاق النعمانية

جميع المطبوعات كراء الأئمة الأجداد كن

الأجرة بأزاء شجرة عليهم من حيث الدين لا يجوز وإما قوله تعار حولين
 كما ملين وفيه اختلاف ظاهران مدة الرضاع مائة أو موضع الملبسوط
ولهذا المدة ثلاثة أوقات أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى هو حول
 ونصف والوسط حولان والأقصى حولان ونصف حتى لو نقص عن الحولين
 لا يكون شرطاً ولو زاد على الحولين لا يكون تعدياً والوسط هو الحولان
 فلو كان الولد يستغنى عنها دون الحولين ففضته في حوون ونصف يحل
 بالجماع ولا تأخير ولو لم يستغن عنها بحولين أجمعوا أنه يحل لها أن ترضعه
 إلا عند خاتمة بن أيوب فإنه كان لا يجوز ذلك بعد حولين إنما الكلام في
 ثبوت الحرمة ووجوب الأجرة فعند أبي حنيفة ثبتت الحرمة إلى حولين
 ونصف وعندهما لا تثبت إذا تجاوزا حولين قال شمس الأئمة عبد العزيز
 ابن أحمد الحارثي وكان أخذ أبي حنيفة تستحق الأجرة إذا أرضعت بين الحولين
 إذا كانت خرجت من نكاحه إلى تمام حولين ونصف وعندهما لا تستحق فيما
 وراء الحولين وقارن غير من أمته لا يبر في حق استحقاق الأجرة على الأب
 بمقدار حولين بالجماع وهو شجرة وفاراد كان في شهر المختصر نكاحاً
وإما قوله تعار لمن أراد أن يترك يعني من أراد تكميل الرضاعة
 فإنه يرضعه حولين كاملين ولا ينقص من الحولين ولكن إذا نقص وكان
 المستغنى عن ذلك يجوز أيضاً أقلنا وإما قوله تعار وعلى المولود
 زهره من قهن وكسوتهن بالمعروف) أراد بالمولود له الأب يعني على الوالد زهر
 الأمهات وكسوتهن ثم اختلف مشائخ فقهاء بعضهم زاد به في النكاح
 وفي النكاح زهرها وكسوتها على الوالد واجب وإن لم ترضع غيرها
 ما دامت ثمرتها وثمرت رضيع كان الزهر وق الكسوة بأزاء تمكينها لنفسه وإذا

عزله
 بعد ذلك
 فأما حنيفة
 هذا المذهب
 في
 زهره
 بعد ذلك
 فلهذا

ولدت وأرضعت صبارا لبعض بأداء تمكينها نفقتها والبعض بأداء الوفاة
وقال بعضهم إن أدبه بعد الفرقة يعني إذا وقعت الفرقة بينهما فما دامت
في الحدة وترضع الولد تكون نفقتها وكسوتها على الوالد وداة نفقة
الحدة ويكون ذلك اجرة الرضاع والصحيح هو الأول لما يتبين في أول
باب نفقة الصبي والصبية إذا كانت أمهما مطلقة وأما قوله تعالى
(لا تضاروا المدة بولدها ولا مولود له بولده) موضع تفسير كتاب النكاح
وقد ذكرنا بعضها في شرح أدب القاضى المنسوب إلى الخضر في باب
نفقة الصبيان وأما قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) فالمراد
من الوارث الذي هو ذو رحم محرر منه وهو قول عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ والمراد من قوله تعالى مثل ذلك عند عبد الله
ابن عباس رضي الله عنهما شيء آخر غير النفقة ذكرناه في شرح أدب القاضى
وعند عبد الله بن مسعود النفقة وعندنا جميعا وقد أخذ علماءنا
رحمهم الله بقراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذى رحم محرر حتى
لا تجب لنفقة علي ابن عمرو إن كان وارثا لأنه ليس بذى رحم محرر
عن علي رضي الله عنه أنه قال تجب لنفقة على كل وارث ولم يشترط المحرمية
حتى روي عنه أنه قال تجب لنفقة على ابن العم وروي عنه أنه لو لم يلق
من العشيرة إلا واحدا جبرته على النفقة وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه
روايتان في رواية كما قال علي رضي الله عنه وفي رواية كما قال عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه وابن أبي ليلى أخذ بقول علي قال وأصحابنا
أخذوا بقول عبد الله بن مسعود وصاحب الكتاب اعتمد على قول عبد الله
ابن مسعود هنا وعلى قول زيد بن علي الرواية التي قال مثل علي في أدب القاضى

وقد ذكرنا هذا الجملة في شرح ادب القاضى المنسوب الى الخصاف وهذا
 كله في غير الولد فاما في الولد فيجب كله عليه ولا يعتبر فيه الارث حتى اذا
 كان ابنة واخر لاب وامر واخت لاب وامر تكون النفقة كلها على الابنة
 وان كانا في الميراث يستويان لانه لا يعتبر الارث في الولد وانما يعتبر
 في غير الولد حتى اذا كان له امر واخت لاب وامر تكون النفقة عليها بقدر
 ميراثهما وكذا ان كان اخت وعمر وكذا في اجناس هذا يعتبر الارث بلا
 خلاف الا في خصلة واحدة فان فيه خلافا وهو ما اذا كان له امر وجدان
 في ظاهر الرواية تجب عليها على قدر ميراثهما وروى الحسن عزالي حنفية
 ان النفقة كلها على الجدة والحقه بالاب وهذه الرواية التي بمذهب
 ابى حنيفة رحمه الله في الميراث فانه يلحق الجد بالاب حتى قال الجد اولى
 من الاخوة والاعوات **قلت** اريت ان الصبي اذا كان له مال بات
 ماتت امه قوت ما لا او بسبب اخر هل تكون نفقته على والد قال
 لا ولكن ينفق عليه من ماله فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات
 فان المرأة وان كانت غنية فان نفقتها تكون على الزوج **والفرق** ان
 نفقة الزوجة انما تجب بازاء التمكين من الاستمتاع فكانت شبيهة
 البذل والبذل يجب وان كان غنيا فاما نفقة الولد فلا تجب بازاء التمكين
 من الاستمتاع وانما تجب لاجل الحاجة فلا تجب بدون الحاجة كنفقة المملوك
 ولو كان الصبي عقال وعروض وما اشبه ذلك كان للاب ان يبيع ذلك
 في نفقته وينفق عليه من ذلك المال وكذا اذا كان له خفاف واردة
 واثياب واحتير الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق
 عليه لانه اذا كان غنيا كان نفقته عليه في ماله (هذا اذا كان للصبي)

مال وان لم يكن فانفقة على واثله ولا يشتركه احد في النفقة على واثله
 الصغير لانه انما يستحق نفقة على الاب لكونه منه وانتسابه اليه
 ولا يشتركه غيره في هذا المعنى فلا يشتركه في النفقة **عليه رقلت**
ارايتم رجلاً له ولد صغير ثمه عند يعني في تكاثره فطلبت من
 زوجها نفقة الرضاع يعني اجر الرضاع وابت ان ترضعه الا بالاجرة فاستجاب
 الزوج **قال** قال علماء وناصحهم الله لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله
 يجوز والمسئلة في كتاب النكاح **هل** اذا لم يكن للصبي مال واما اذا كان
 هل يجوز ان يفرض من ماله يعني اجر الرضاع لم يذكر هنا ودعي عن محمد انه
 يفرض من مال الصبي وليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكره هنا
 انه اراد به اذا فرض من مال الصبي ولم يكن للاب مال وما ذكره هنا اراد به
 اذا فرض من مال نفسه فلا يجوز لانه يجب عليه نفقة النكاح فلا يجمع
 نفقة نفسها ونفقة الرضاع في مال واحد على ما يأتي بيانه في الباب الثاني
 وهذه المسئلة حجة شافعي قال الشافعي رحمه الله ان تحت الشافعي بهذه المسئلة لا تسلم له شر
 ان لم تجب نفقة الرضاع كان لها ان تمتنع عن الرضاع ولا تجبر على ذلك
 وقد تم تحرير على ذلك على الاول ان يكثر في رة ترضعه عند الاموال يترفع ثوبها من الام
 كانه لا يمتنع على ان تجرها لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الام
 اذا لم يشترط عليها ذلك عند العقد وكان الوالد يستغنى عنها في تلك
 الساعة بل لها ان ترضع ثم تعود الى منزلها وان لم يشترط ان ترضع عند
 الام

لأنه في المحل
 بعد هذا زيادة
 وهو وروى عن
 أبي حنيفة روى
 الله عنه أن النفقة
 على الأب والأخ
 أن لا يملك حسب
 ميراثها إلا في
 ظاهر الوفاة
 جعل المال على
 باب من النفقة
 نظير الرضاع
 فتم ان يشترك
 الأب في مؤنة
 الرضاع اخذوا
 في النفقة - ١٢
 ابا الوفا

لعل هذه الرواية رواها في ادب القاض ولعلها الشارح اختصارا يدل
 على هذا السياق العبارة ١٢ - ابو الوفا لعله هذا في ادب القاض
 من رواية محمد ١٢ - ابو الوفا -

الامر كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخري فترضعه عند فناء
الدار وتريد خل الوالد على الامر الا ان يكون اشترط عند العقد ان تكون
الظائر عند الامر فحينئذ يلزمها الوفاء بالشرط **فان** قالت الامان ارضع
بمثل تلك الاجرة فهذا على ثلاثة اوجه اما ان كان عند قيام النكاح اوجبا
الفرقة قبل انقضاء العدة او بعد انقضاء العدة ففي الوجه الاول لا يصح
وفي الوجه الثاني فيه رويتان وفي الوجه الثالث يصح وكانت اولى لانه
انفع للصغير **فان** جعل لها اجرة على الارضاع في الوجه الاول ولم يلد
اليها حتى مضى على ذلك شهر لثخصته الى القاض فان القاض لا يقضي
بذلك لان ذلك المال لم يلزمه بذلك العقد فكانت الدعوى باطلة فلا
يحكم به حال في الكتاب فقال لا يجتمع لها نفقة نفسها ونفقة الرضاع
قلت ارايت صبيا صغيرا له اب معسر **قال** تفرض على الاب
نفقة الولد على قدر طاقته ولا تسقط عنه بالعسر لان الله تعالى قال (على
الموسع قدرة وعلى المقتر قدرة) ثم قال الله تعالى (من وجدكم) والوجد هو
الطاقة علم ان هذه النفقة لا تسقط بالعسر (لكن يعمل فينفق عليهم
فان ابى يجبر على الاتفاق والعمل ويحبس على ذلك) فرق بين هذا وبين
سائر الديون فان الوالد دين وان علم الاب يحبس بل ديون الولد وهذا قال
يجبس والفرق ان في الامتناع هنا اتلاف للنفس فتمنع من اتلاف النفس
فان لم يقل على العمل لما به من الزمارة او كان مقعدا يتكفف الناس
ينفق عليهم ومن المتأخرين من قال اذا كان عاجزا عن الكسب بهذا العمل
ففقته في بيت المال فلذا كانت نفقته في بيت المال كانت نفقة ولذا
كذلك (فان قالت امر الصبي افرض ايها القاض لهذا الصبي نفقة عليه

في الظاهر ان هذا
قال فسقطت
مع لعله بالاعسار
فيه وفي المحيط
هذا المسئلة زيادة
وتعبيها عبا عنه
والعقد وهو ان
الارضاع غفل
هذا اوله في النفس والاب
يستوجب الحقانية
عند ظهور اتلاف المال
كما لو عمل على ابنه بسيف
كان الابن ان يقتله
يجوز لسائر الديون
وان كان الاب عاجزا
عن الكسب لما به
من الزمارة ان
والبيان
ان العبرة
ذلك هنا
الاولى

ومرني ان استدان عليه **قال** يفعل القاضى ذلك ويامر بها ان تستدانين
 على الاب لانها انصرفت فيما قسمت فيجيبها القاضى الى ما سألت فاذا
 اليسر وقد ر عليه رجعت بما استدان انت **قلت** ارايت فان مات
 الاب قبل ان يؤدى هذه النفقة هل لها ان تأخذ ذلك من ماله اذ ترك
 مالا **قال** لا لان موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المقرض
 عنه كما في نفقة المحارم فانه اذا فرضت عليه نفقة المحارم واستدانها
 عليه ثمرات هو فانه لا يؤخذ ذلك من تركته **وذكر** الحاكم في
 المختصر **قال** اذا فرض لها القاضى وامرها ان تستدان على الزوج فاستدان
 ثمرات الزوج لا يبطل الرجوع في هذا الدين وهذا هو قاعدة الامر
 بالاستدانة وهو الصحيح لانها استدان انت بامر القاضى جعل كان الزوج
 هو الذي استدان ولو كان هو استدان بنفسه ثمرات لا يسقط عنه الدين
 كذا الله **قلت** ارايت ان كان اب الصبي محسرا والامموسرة
قال يفرعن القاضى على ابيه نفقة الصبي ويامر الامم ان تنفق عليه من
 ماله اقرضا على ابيه فاذا اليسر رجعت عليه لان الاستدانة قد وجبت
 فينبغي ان يكون المدين هي الامم لانه لو لم يكن الاب كانت النفقة عليها
 واذا كان ثمة اب كانت الاستدانة من ماله اولى **قلت** ارايت
 وان كان الاب محسرا وله امموسرة وجد موسر **قال** تنفق عليه الامم
 وترجع بذلك على الاب لانه وجبت الاستدانة من ماله اولا **قال**
 في الكتاب (و قال الحسن قال ابو يوسف قال ابو حنيفة في امرأة محسرة
 لها ابوان موسران: ان نفقتها عليها فيجب على الامم الثلث وعلى الاب الثلثان)
 هذا ذكرهما واوجب نفقة البائغة عليها **وذكر** في المبسوط وقال تجب

عن ابي حنيفة في اب
 استدان على اب

عن ابي حنيفة في
 اب وامم

على الأب والحق البالغة بالصغيرة وكذلك هذا الجواب في البالغ الزمن **وجه**
 ما ذكر في الميسر وهو ان البالغ اذا لم يكن من اهل ان يتفق على نفسه كان هو
 والصغير سواء **وجه** ما ذكر هنا وهو الفرق بين البالغ والصغير وهو ان
 الصغير لا ي عليه ولاية كما ان له على نفسه ولاية فكان الصغير بمنزلة
 نفسه وغير الأب لا يشارك الأب في النفقة على نفسه فكان في النفقة على
 الصغير واما البالغ فليس للأب عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فاعتبر
 بسائر المحارقات كون نفقته باعتبار ميراثه وميراثه يكون بينهما اثلاثاً فكان
 النفقة والله اعلم بالصواب هـ

بَابُ نَفَقَةِ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ تَمَامًا مُطْلَقَةً
 رُفِلَتْ أَرَأَيْتَ امْرَأَةً طَلَقَهَا وَجْهًا وَطَهَا وَلَدًا صَغِيرًا تَرْضِعُهُ وَالطَّلَاقُ
 بَائِنٌ قَالَ يَتَّفِقُ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ مَا دَامَتْ فِي عِدَّةِ مَنِّهِ وَلَا يَكُونُ لَهَا
 نَفَقَةُ الرِّضَاعِ (يعني لجر الرضاع لها ما في بَابِ الْأَوَّلِ هَكَذَا أَذْكَرُ هُنَا أَنَّهُ
 لَا يَجْتَمِعُ نَفَقَةُ الرِّضَاعِ وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ جَمِيعًا فَصَارَ فِي الْمَسْئَلَةِ رَوَايَتَانِ هَذَا
 كاخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي فَضْلِ الْقَطْعِ أَنَّهُ إِذَا طَلَقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا فَاعْتَرَلَتْ
 بِمَا لَهَا إِلَى بَيْتِ أَهْلِهَا ثُمَّ انْزَلَ الزَّوْجُ سِرًّا فَالْهَامِنْ بَيْتِ أَهْلِهَا هَلْ يَقْطَعُ فِيهِ وَبَيْتًا
 وَلَوْ دَفَعَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَيْهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ لَا يَحِلُّ رَوَايَةٌ
 وَاحِدَةٌ وَكَذَا لَوْ شَهِدَ لَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ لَا تَقْبَلُ
 رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ فَصَارَتْ هَاتَانِ الْمَسْئَلَتَانِ تَاكِيدًا لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا
 هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي فِي بَابِ نَفَقَةِ الصَّبِيِّانِ رَفِيقًا قَالَتْ
 أَنَا لَا أَرْضِعُ الصَّبِيَّ كَانَ عَلَى الْأَبِ أَنْ يَأْتِيَ بِامْرَأَةٍ تَرْضِعُهُ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا

ارضعه بما توصله هذه فالمسئلة على ثلاثة اوجه) وقد مرت المسئلة
 بوجوهها في الباب المتقدم **وقال** والامر الحق بالصبي يكون عندها الى
 ان يستغنى عن خد منها فياكل وحده ولا يشرب وحده ويلبس وحده
 ولا يستنجي وحده لان الصبي ما دام صغيراً فهو محتاج الى الحضانه ^{بيت} والامر
 اهدى الى ذلك **شرح** هذا الاستغناء ذكر صاحب الكتاب وشرط
 اربعة اشياء ان ياكل وحده ولا يشرب وحده ويلبس وحده ولا يستنجي
 وحده والاستغناء لم يذكر في المبسوط الا في السير الكبير فانه ذكر
 كذلك ذكر في عامة النوادر وصاحب الكتاب شرط ايضاً وهو اخر هذه
 الاربعة لان الصبي قد يقدر على ان ياكل ويشرب ويلبس وحده ويحتل
 اي الاستغناء فاذا بلغ الى هذا المبلغ يحتاج الى ان يتعلم باداب الرجال
 والاب اهدى الى ذلك **شرح** قال صاحب الكتاب (ووقت ذلك عند ان
 يبلغ سبع سنين او اكثر) واصحابنا جعلوا هذه المسئلة على ثلاثة اقسام
 قالوا اذا كان ابن اربع سنين او ما دونه لا يتحقق هذه الاشياء الاربعة
 فالامر اولى واذا كان ابن سبع سنين او اكثر يتحقق هذه الاشياء الاربعة كما قال
 صاحب الكتاب فالاب اولى واذا كان ابن خمس سنين او ست سنين
 يشكون فيه وقد ذكرنا مع الروايات في شرح الجامع الصغير وهذا شيء
 يختلف باختلاف رفقته وخرقة والمقصود من ضرب هذه المدة بناء
 الامر على الظاهر اما لو اهدى اليه فيعتبر بحاله ولا تعتبر المدة **شرح**
 التكميل في المراد من الاستغناء فمن مشايخنا من قال المراد منه تمام الطهارة
 وهو ان يطهر وحده بالماء بحيث لا يحتاج الى من يعينه ويعلمه تمام
 الطهارة ومنهم من قال المراد منه مجرد الاستغناء وهو ان يطهر نفسه

عن النجاشي عن أن كان لا يقدر على تمام الطهارة وهو المفهوم من ظاهر
 ما ذكره في الكتاب (وهذا إذا كانت الأم لم تزوج بنوع آخر ما إذا
 تزوجت فالأب أولى وإن كان الصبي صغيراً) لأنها إذا تزوجت اشغلت
 بخدمة الزوج فلا تتفرغ لتعاهد الصبي هذا هو الكلام في الغلام (وأما
 الحارية فتكون عند أمها حتى تحيض عند أبي خليفته ومحمد رحمه الله
 يعني حتى تبلغ) وعند أبي يوسف إذا بلغت مبلغة يقع عليها شهوة ويباح
 منها فالأب أولى بها) وهكذا روي عن محمد أنه إذا صارت مراهقة فالأب
 أولى بها إلا أن صاحب الكتاب ذكر قول محمد مع أبي حنيفة فصرح محمد
 روايتان **شعر** كلوا في حلال المشتهة لبيتني عليه ثلوث حرة المصاهرة
 فكون الأب أولى عند أبي يوسف **وأما** ابن جعوف المسئلة على ثلاثة أقسام
 قالوا إذا كانت بنت تسع سنين أو أكثر كانت مشتهة وإن كانت بنت خمس
 سنين أو ما دونه لم تكن مشتهة وإن كانت بنت ست سنين أو سبع
 سنين أو ثمان سنين ينظر إن كانت عبدة ضخمة كانت مشتهة وقال
 فلا وقال الفقيه أبو الليث في إيمان الفتاوى الغالب أنها لا تشتهى فالبيع
 تسع سنين **قال** رضي الله عنه وبه نأخذ **شعر** صاحب الكتاب كرويتين
 تكون الحارية عند الأب إذا بلغت وكان الغلام عند الأب إذا استغنى **وأما**
 في الحارية فأحداهما إذا بلغت تحتاج إلى من يحضنها والأب أقدر على
 ذلك **والثانية** الأب يحتاج إلى خدمتها وإلى أن تستأمر بها
 فإذا بلغت ينبغي أن تخدم الأب **وأما** في الغلام فأحداهما ما بيننا من
 قبل **والثانية** إن الأب يحتاج إلى منفعةه والأب إذا احتاج إلى منفعة
 كان أولى به **قلت** رأيت الرجل أن قال تزوجت هذه المرأة

فانا الحق بولدي وانكرت المرأة **قال** القول قوتها لا نهاتنكر بطلان حقه
 وهي الحضانة والحجر فيكون القول قولها مع اليمين **فان قيل** ينبغي ان لا
 يستخلف عندنا في حليفة لان عندنا الاستخلاف لا يجري في النكاح **قيل**
 هذا الاستخلاف ليس لاثبات النكاح بل لاثبات حكم اخر فيجري بالاتفاق
 كالمراة اذا ادعت على رجل مهرا وهو ينكر يستخلف بالاتفاق فكذا هنا
قلت فان قالت قد تزوجت وقد طلقني زوجي او قد مات **قال** كان
 القول قولها لان هذا اقرار بالنكاح بالجهول والاقرار بالجهول لا يصح فصحا
 وجوازا وعلامة بمنزلة **وصار** هذا كالرجل اذا اشترى جارية فادعى انها
 ذات زوج وقال البائع كان لها زوج ولكنه طلقها فانه لا يتمكن المشتري
 ان يبرها لما قلنا **وكذا** اذا قال الرجل كانت لي امرأة فطلقها وقالت
 امرأتي لم يكن لك امرأة غيري فطلقت بهذا الاقرار فانها لا تطلق لما قلنا
وكذا اذا قال بعثت هذا الشيء من رجل فحضر رجل وادعى الشراء بذلك
 الاقرار لا يصح لما قلنا **واما** اذا قالت كنت تزوجت فلانا وطلقني لم يقبل
 قولها لان هذا الاقرار صحيح الا ترى انه لو حضر ذلك الرجل وصدقها ثبت
 النكاح بينهما بتصادقهما ومتى صح الاقرار فقد اقرت ببطلان حقه ثم
 ادعت الحق فلا تصدق الا بحجة وقد ذكرناه في شرح ادب القاضي **قلت**
 فان تكتمها الامر وقالت لاخذهم **قال** كان لها ذلك لان حق الحضانة
 والتربية لها فاذا تركته كان لها ذلك فلا تجبر على ذلك لما قلنا في الباب
 المتقدم (فان كانت لها امرتكون امها الحق بهما ولا نهالما تركتهما للتحقق بالعلم
 ولو عدمت بان ملكت كانت امها اوئى فكذا هنا) **وكذا** لك اذا كانت ام
 الزوج فهي الحق به عندنا واما الامر لا نهالما جده صحيحة الا ترى انها يسنوي

على الزوج) لانه لو لم يكن لها زوج كان هو اولى بوجوب النفقة فاذا كان له
معسر كان هو اولى بوجوب الاقراض (وكذا لو كان مكان الزوج اب
والمسئلة بحالها ويجعل الاخ بذكر ان امتنع عن الاقراض) لان هذا من
المعروف لان كل نفقة معروف وصلة فيجوز ان يحبس في الامس
بالمعروف (وكذا ان لو ان امرأة معسرة ولها اخ وعمر موسر ان كانت
نفقة على الاخ فان ابى الاخ ان ينفق عليها يقضى على العمر ثم يرجع الم
على الاخ وكذا لو كان الاب اثنتان يقضى بالنفقة عليهما فان ابى احدهما
ان يعطيه ما يجب عليه يقضى على الآخر ثم يرجع هو على الآخر نصف ذلك
لانه لو لم يكن الا هو كان جميع النفقة عليه فاذا وقع العجز عنها من جهة
الآخر تستنفق من هذا القدر ثم يرجع المنفق على الآخر والله اعلم بالصواب

باب نفقة المرأة على الزوج وما يجب لها من ذلك

قلت ارايت المرأة هل يجب لها على زوجها نفقة قبل ان يدخل بها
قال نعم وان كانت في منزل ابيها لم يحولها الزوج الى منزله لانها محل
الاستمتاع بها وان كانت صغيرة تكمل المشاخة فيها والمسئلة قد ذكرناها
في شرح ادب القاض في باب المطالبة بالمهر فاذا دفع الزوج المهر يحولها
الى منزله فان امتنعت لاستيفاء مهرها فلهما النفقة) لانه منع بحق
وان اعطاها مهرها ثم امتنعت نفقة لها لان هذا منع بغير حق قلت

له اي الزوج معسر كان هو اي الاخ اولى الخ ١. كذا اختلفوا على ما سقط الفاسي الخ
او اكفى بما دل على الجواز من فيومر الاخ ان يقرض الخ وتوابع الجواز ١٢ كذا في الاصل
والظاهر انه (لو كان للاب ايمان) وابا الاب اثنتان او اثنتين فالعبارة لا تستقيم
ومحق العبارة حينئذ ان يكون لو كان له ابوان ونظير هذه المسئلة في المحيط بالفظه

وقال (فان لم يكن
الامه المشتركة لولا
قاعدة الاوليان فنفقة
الولاء عليها وعلى الولد
اذا اكبر نفقة كل واحد
منها وهذا يستشكك
على اصله في حذفة
منها فانها تنفق
وعلى اب الصغار
اعلها بالتصريح
ليستحق كل واحد منها
نفقة اب كامل وانما
كان كذلك لانه لا
نفقة اب ولها ما
ان يصير اليها
عليه ان لا يصير
سواءة وانما ان يصير
اليها لانه لا يصير
باب من الرضا
فان نفقة

ابو الوفا
منه
ابو الوفا

فاذا حوّلها الى منزله فطلبت منه النفقة وهي في منزله هل يفرض لها
 نفقة **قال** ان قالت ليس ينفق عليّ أو شككت التضييق عليها فرض لها النفقة
 بقدر ما يكفيها وان قالت انه يريد ان يخيب فخذ لي كفيلاً **قال** ابو حنيفة
 لا اوجب عليه كفيلاً بنفقة لم تجب لها بعد) وهذا اقياس (وقال ابو يوسف
 يوجب كفيلاً بنفقة شهر) وهذا استحسن وهو ارفق بالناس عليه الفتوى
قلت فما تقول ان اعطاها كفيلاً بالنفقة فقال الكفيل كفلت لك
 بنفقتك كل شهر عشرة دراهم **قال** قال ابو حنيفة يقع ذلك على شهر
 واحد وقال ابو يوسف يقع ذلك على الابد مادام الزوجين واجمعوا انه
 لو قال كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة ابدًا او مادمتما زوجين يقع لك
 على الابد مادام زوجين وذكر الحاكم في مختصره هذه المسئلة ولم يذكر
 خلافاً انما استفادنا هذا من صاحب الكتاب وابو يوسف يقول ان هذا
 اللفظ يقع على التاميد فيصير كأنه نص عليه وابو حنيفة يقول بأنه ذكر
 الا شهر بلفظ الكل والكل يقتضي لعموم وقد تعدد في صرف الى اخص الخ
 واذ لك شهر واحد كما لو قال لك على كل درهم يقع اقراره على درهم واحد
 بخلاف موضع الاجماع لانه على الابد الا ان لفظة الابد فيما بين
 الزوجين انما تقع على وقت انتهاء النكاح وقول أبي يوسف ارفق بالناس
 وعليه الفتوى **قلت** اريت ان قال كفلت لك بنفقتك في كل
 شهر عشرة دراهم ابدًا او طلقها الزوج طلاقاً بائناً هل لها ان تأخذ الكفيل
 بنفقتها في عدتها **قال** نعم لانه كفيل بنفقتها مادام النكاح باقياً و
 النكاح باق من وجه **قلت** فان كان للمرأة خدام هل يجبر الزوج على ان
 ينفق عليها وعلى خادم واحد يخدمها **قال** نعم لانه لا بد لها من خادم

واحد (وان كانت لها خدام كثيرين قال ابو حنيفة ومحمد لا يجب اكثر من
 نفقة خادم واحد وقال ابو يوسف يجب نفقة خادمين) وعن أبي يوسف
 انه قال اذا كانت المرأة فائقة بنت فأتزقت الى زوجها مع خدام استحققت
 نفقة الخدم كلها على الزوج وحق المسئلة في الميسوط **شرح** اختلف مشايخنا
 في الخادم منه اي خادم يستحق النفقة فمنهم من قال المملوكة لها حصة ولو كانت
 حرة او لم تكن مملوكة لها لا تستحق النفقة ومنهم من قال كل من يجدها
 حرة كانت او مملوكة لها او لا يميزها او غيرها (قلت اذا لم يكن لها خادم
 ففرضت لها على زوجها النفقة هل عليها ان تنجز وتعالج بنفسها **قال**
 ان قالت لا افعل لا تجبر عليها لانه انما يستحق عليها تمكين النفس من الزوج
 لا في هذه الاضال **فرق** بينها وبين خادمها فان خادمها ان امتنعت
 عن هذه الخدمة لا تستحق النفقة على زوجها لان نفقتها يجب بازاء التمكين
 لا بازاء الخدمة ونفقة الخادم يجب بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن ذلك
 لا تستحق وتخرج من البيت وذكر الفقيه ابو الليث في الفتاوى في هذا المسئلة
 قوله ذكرناه في شرح ادب القاضى **قال** والسكنى على الزوج يسكنها
 حيث احب بين جيران صالحين لان الرجل اذا لم يكن له زوجة ينبغي ان
 يسكن بين قوم صالحين فاذا كان ذا زوجة كان اخرج الى جيران صالحين
قلت فان قال الزوج لا ادع والدتي ولا احدا من قرابتك يدخل
 عليك **قال** له ان يمنعك هكذا ذكر الخشاف هنا وفي ادب القاضى
 في باب نفقة المرأة لان المنزل ملكه وكان له ان يمنعهم من الدخول
 وفي هذا المسئلة كما كثيرا ذكرناها في شرح ادب القاضى **قلت** فان ادع
 ان يسكن معها امه او اخته او واحدا من قراباته فقالت المرأة لا اسكن

له ماله فقال
 نفقة الخادم
 نفقة الخدم
 الله اعلم
 ارباب الفتاوى

معهم قال لها ذلك) لأنها إذا لم تكن خالية لا يمكنها أن تنام وتظهر متى
 شاءت **وذكر** الفقيه أبو الليث في الفتاوى عن أبي بكر الأسكاف أنه
 قال هذا إذا كان في الدار بيت واحد أما إذا كان في الدار بيتين وقد فرغ
 لها بيتا منها لم يكن لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر لأنه حينئذ يمكنه أن
 يجامعها من غير كراهة **وقال** وإن خرجت المرأة من منزل زوجها إلى منزل
 أهلها بغير ذقه فلا نفقة لها) لأنها ناشئة وإن كانت تقبل بصلة الرحم
 والناشئة لا نفقة لها) وأما إذا كان خروجها لطلب المهر فإن كان دخل بها
 مرة قال أبو حنيفة لها ذلك وقال ليس لها ذلك) والمسئلة معروفة في
 الميسوط هذا إذا خرجت من منزلها (وأما إذا كانت في منزل الزوج لكنها
 منعت نفسها عنه **هل** لها النفقة عليه **ها** ذلك) وقد ذكرنا هذه
 المسئلة في شرح أدب القاضي في باب نفقة المرأة **(و هل** يحل للزوج
 أن يطأها على كره منها إن كان لا متنازع لا لطلب المهر يحل) لأنها ظلمة
 وإن كان لطلب المهر فعند أبي حنيفة لا يحل ويأثم وعندهما يحل ولا يأثم
 (وأما إذا كانت مراهقة ولم تكن بالغه فسلمها أبوها إلى الزوج ودخل بها
 وعلى الزوج مهرها فإذا ألاب أن يمنعهما منه ليستقوا في بقية المهر
 كان له ذلك بالاتفاق) لأنها لم تكن من أهل الرضا ودفع الألب لا يبطل
 حقها ولهذا المعنى لو أجل الأب مهرها بعد ما زوجها لم يصح **قال** وإذا
 كان زوج المرأة موسرا مفترط اليسا والمرأة فقيرة يفرض لها نفقة صالحة
 يعني وسطا لا تقتير فيه ولا اسراف نحو أن كان الرجل يأكل الدجج والحلوى
 والحمل المشوي واللباجات والمرأة كانت تأكل في بيت أهلها خبز الشعير فإنه
 لا يؤخذ الزوج أن يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيت أهلها

منها خاتمة
 من المصنف

منها خاتمة
 من المصنف

ولكن يطعمها خبزاً لبر وباجرة أو باجتين) هكذا ذكر صاحب الكتاب اعتبار حالها
 وذكر في المبسوط واعتبر حال الزوج لا غير اشارات صاحب الكتاب في ادب
 القاضى في باب نفقة المرأة متعاضدة والصحيح ما ذكر هنا وعليه الفتوى (قال
 وكذلك اذا كان الزوج معسراً والمرأة موسرة فانه يفرض لها نفقة صالحة
 فيقال له تكلف انى ان تطعمها خبزاً لبر وباجرة أو باجتين كيلا يلحقها الضرر) هذا
 جواب صاحب الكتاب واذا ظهر الكلام في النفقة فكذلك الكلام في المنفعة
 انه يعتبر فيها حال الرجل وحده لا احوالهما فهو على هذا الاختلاف **شعر**
 امرئاً كصاحب الكتاب انه يواكلها لكن مشايخنا قالوا المستحب له ان يواكلها
 لانه ما مورد بحسن عشرة معها وذا في ان يواكلها ليكون نفقته ونفقتهما سوية
قال وان فرض لها القاضى النفقة فسدلت حبسه بذلك لم يجسه القاضى
 لان الحبس عقوبة فلا تستحق الا بالظلم وذا لا يظهر الا بالمنع بعد الوجوب
 وليرى جلد (فان قدمته في ائتمهم الثاني وطلبت حبسه حبسه القاضى) لانه
 ظهر ظلمه فيحبس وان كان مقدراً بالنفقة ليسيراً بان كان درهما او دانقاً
 اذا رآى القاضى ذلك وهذا ليس في النفقة خاصة بل في جميع الديون اذا رآى
 القاضى الحبس بذلك يجسه **قال** فان فرض لها القاضى النفقة ثمراتها
 مستلأنت او اتفقت من مالها كان لها ان ترجع بها على الزوج) لان القاضى
 لما فرض لها النفقة صارت مستلأنتها كما مستلأنة الزوج لكن اذا مات الزوج
 او ماتت المرأة تسقط وقد مر الكلام في هذه المسئلة من قبل **قلت**
 فيما تقول ان كانت ماكنة في دارها فمنعته من الدخول عليها **قال**
 ان قلت له حوائج منى منك او اكثر منى منزلاً فاني يحتاج الى منزلى هذا
 استحققت النفقة من ان هذا حبس دسم لحق (وان كانت منعت لغير هذا

نفقة باجته
 او الباجت قال
 فيجب المصالح
 الباج والباقة
 وقوله وجهه
 محبت باها بالافان
 وهي ان الاطعمة
 على باجته فيكون
 اجل الباجات
 اجل احوالها
 باجا واضربا
 ولعل اوضارها
 واحدا وفي حاله
 في وجوبه
 على باجته
 الباس باجته
 في طهره وامره
 وقياسا واحدا
 في الباق

انظر الى
قوله فان كان

لكنها نشرت فلا نفقة لها) لان هذا يمنع بغير حق وهذا اذا لم يكن لطلب المهر
فان كان فالكلام فيه كالكلام في الخروج عن المنزل وقد مر ذلك **قلت**
فما تقول ان غصبها غاصب **قال** لا نفقة لها على الزوج) والكلام في الغصب
مر في شرح ادب القاض في باب نفقة المرأة **قال** وكذلك لو حجت حجة
الاسلام مع محرم لها لم يكن على زوجها نفقة) وعن ابي يوسف انه قال
يخرج معها في جميعها ينفق عليها والمسئلة قد ذكرناها في شرح ادب القاض
قال فلان الزوج حجة معها يجب عليه ان ينفق عليها) لانه يمكن من
الانتفاع بها لكن يجب عليه نفقة الحضر ولا يجب عليه غلا السحر
ولا مؤنة السفر لان الواجب عليه النفقة بالمعروف وليس هذا امن
المعروف **قال** وليس للمرأة التي تزوجها نكاحا فاسدا النفقة لانها
بدل عن الانتفاع بها والانتفاع بها حرام فلا تجب لها النفقة حاملا كانت
او حائلا **قلت** فما تقول في الرقاهل لها على زوجها نفقة **قال** نعم
لان الانتفاع بها من حيث التقبيل والجماع فيما دون الفرج والاستمتاع
بها ثابت **قلت** فما تقول ان مرضت امرأة الرجل **قال** نفقة لها عليه
لانها يحل الانتفاع بها وهو الاستمتاع بالنظر اليها وقد ذكرنا هذه المسئلة
في شرح ادب القاض وستاتي ايضا في باب نفقة الضال **قال** ولو الى
منها او ظاهر منها فان نفقتها واجبة عليه) لان المنع جاء من قبله **قلت**
ان القاضى فرض لها النفقة قد دفع الزوج اليها نفقة شهر او اكثر من ذلك
فقالت ضاعت النفقة مني هل على الزوج ان يدفع اليها نفقة اخرى
قال لا لانها كانت تستحق النفقة لاجل الحاجة وتم الاستحقاق بانزاع
التمكين فيكون شبه البدل وضياح البدل لا يوجب استحقاق بدل اخر كزينة

القاضي وعماله العامل اذا استعجل لثروها من يده لا يفرض له مرة أخرى
فرق بين هذا وبين نفقة المحرم اذا ضاعت او هربت منه حيث يجب
 نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحرم يجب لاجل الحاجة فاذا عادت الحاجة
 عاد الاستحقاق **وكن** هذا الجواب في الكسوة اذا كساها فلم تستعمل حتى
 مضت المدة وذلك عند ما استحققت كسوة أخرى بخلاف المحرم اذا اخذ كسوة
 وامسك **قلت** فيما تقول ان صالحت المرأة زوجها على شيء معلوم وكل
 شهر يقر نفقته الى القاضي وقالت لا تكفيني هذه النفقة **قال** يزاها
 بقدر الحاجة) ومحق المسئلة في كتابك لصالح من المبسوط **قال** وكن الصالح
 كان القاضي فرض لها فريضة والسعر رخيص ثم غلا فانه يزيد لها في الفرض
 لما قلنا وان كان الزوج مال حاضر اعطى القاضي من ذلك نفقة فان كان
 من جنس لنفقة او كان مال صامتا وان كان عروضا قال ابو حنيفة لا يبيع
 للنفقة وقال ابو يوسف ومحمد يبيع وان كان عقارا فعنها فيه روايتان
 في النكاح وغيره انه يبيعه وفي النواذر انه لا يبيعه **قلت** فيما مقدار
 الكسوة التي يفرض لها القاضي **قال** ان كان معسرا ففرض لها عليه
 قبيضا وملحفا ومقنعة على قدره وان كان موسرا اي الزوج (فرض
 لها) اي القاضي (اجب) من ذلك على قدر اليسارة) ذكر صاحب الكتاب هنا
 قبيضا وذكر محمد في الاصل درجا وهما سواء غير ان الدرج قليل يسره للنساء
 وهوان يكون مجيبا من قبل الصلوة والقبيص ما يكون مجيبا من قبل الكف
 فتق مع صاحب الكتاب واجاز ذلك للشاعر وذكر صاحب الكتاب ملحفا وهو
 تشبه الرجام الا ان الملحفة اعرض من الرداء تشتمل المرأة فيها فيكون
 امتهن لها في الصلوة وفيه كلمات كثيرة من ذكر الازاد والسر ويل والخف

لنفقته اذا كان له مال
 ولا يعلم ما يجب
 التشبه بالزاد
 يكون هذا نفقا كما
 مسألة وهي روية
 امسكت نفقة وان
 فاما كسوة مضمون
 المدة فذلك عند ما
 استحققت نفقة اخرى
 بخلاف نفقة المحرم
 حيث لا يستحق
 ما كانا مضمونا
 فيجب جدا هذا
 مسألة الكسوة
 وتشبهها والله
 السابقة والله
 اعلم لا ابي
 ثم الظاهر ان الصلوة
 من يبيع ويبيع
 لم يبيعه

موضحها كتاب لنكاح واقل ذكرنا شيئا من ذلك في شرح ادب القاضى قال
ويجعل لها ماتنا مر عليه مثل الفراش والمضربة والمرقعة وفي الشتاء لحافا
تتخطى به ذكر لها قراها على حدة ولم يكتف لها بفراش واحد لما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الفراش ثلاث فراش لك وفراش لاهلك وفراش
لضيفك والرايع للشيطان ولا نفاه بجائز بل عنده في ايام حيفها وفي ايام
مرضها ثمانا قال فان اعطاها نفقة وكسوتها سنة لثماتت قبل ان تنفقه
السنة كان لها ذلك بقدر المدة الماضية واما الزيادة على الوقت لا نفاه
لما ماتت سقطت عنه نفقتها وكسوتها وهذا قول محمد اما على قول ابى يوسف
لا يجب عليها ردي شيئا وقد ذكرنا المسئلة في شرح ادب القاضى في اجواب
نفقة المرأة وفي كراهية الجامع الصغير **قلت** ارايت اذا كان الزوج
صغيرا والمرأة كبيرة ثم زوجها ابلا ابلا فطلبت المرأة النفقة قال يفرض
نفقتها على زوجها ويكون ذلك في مال الصبي لان العجز جاء من قبله قال
واذا اجلس القاضى رجلا في نفقة المرأة او في دين فينبغي ان يسأل عنه وعن
حاله بعد شهرين او ثلاثة وقد استقصيت هذه المسئلة في شرح ادب
القاضى **قلت** ارايت الرجل يتزوج امراة او خالتها او عمتها
وهو لا يعلم فيدخل بالمرأة التي يتزوج بها تفرق بينهما قال انه لو من
بان يعتزل عن امراته ويجري نفقته عليها لان المنع جاء من قبله ولا نفقة
لتي نكحها فاسدا لما قلنا من قبله **قال** ولا يجبر واحد فقيرا اذا كان يحل
له الزكاة على نفقة احدا الا الزوج فانه يجبر على نفقة امراته والوالدان
على نفقة اولادهم الصغار لكن لا يجبرس لانهم لو حبسوا تزداد حاجته واذالم
بعلم انه محتاج يجبرس **قال** وان كان رجل محترفا يعتزل ويكتسب

[illegible]

٢٥
اعلموا ان اول الوقت
يسمى بالناسخ والله
العبارة من الكتاب
سقط مثل هذه
بل تطويها فاحملها
على فتش عيول اذن
النسخ تروا الزيادة
والنقص وان مات
العبارة او ما شابهها
لفظ الارقعة هذه
لسمو بعد على قبل
تسليمكم

وليس له مال مجتمع أجبرته على نفقة الوالد) والكلام في هذا الفصل كثير
وقد ذكرنا على سبيل الاستقصاء في شرح ادب القاضى في باب على حدة
والله اعلم **باب آخر قال** ولو ان رجلا مات وترك اولاداً صغاراً
وترك مالاً كانت نفقة الاولاد من انصباؤهم لا من اعيانهم وكذلك
كل وارث تكون نفقته من نصيبه لما قلنا **قال** وكذلك امرأة
الميت لا نفقة لها من ميراث الزوج انما ينفق عليها من حصتها من الميراث
لان المتوفى عنها زوجها لا تستحق النفقة على الزوج حاملاً كانت او حائلاً
قلت فما تقول في رقيق الميت **قال** يستحقون النفقة على التركة
الى ان يفرقوا او يباعوا لان التركة مبقاة على حكم ملك الميت فكان
نفقة ملكه على ملكه **قلت** فامهات الاولاد **قال** امهات الاولاد
يعتقن بموت المولى ولا تكون لهن نفقة في تركة الميت الا ان يكون لهن
اولاد فتكون نفقتهن في نصيب اولادهن لان الام اذا كانت معسرته تكون
نفقتها على الولد وان كان المولى صغيراً **قلت** ارايت رجلاً مات
ولم يوصل الى احد وله اولاد كبار وصغار وهم معه في منزله **قال** ينصب
القاضى في ماله وصياً لان القاضى ينصب الوصى في مال الميت في ثلاث
مواضع احدها ان يكون على الميت دين او يكون الميت اوصى بوصايا او تكون
الوارثة صغاراً افكان له ان ينصب الوصى **قلت** فان لم يكن في
البلد قاض فانفق عليهم الاولاد الكبار من انصباؤ الصغار **قال** انهم
يكونون متطوعين في هذه النفقة فانه لا ولاية لهم على الصغار في مالهم
وهذا في الحكم اما في ما بينهم وبين الله تعالى الايمان عليهم لانهم
احسنوا فيما فعلوا فلا ضمان عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى استحسناء

أما في الحكم فهو ضامنون مثال هذا ما ذكر في كتاب الوديعة ان الموع
 اذا باع اللبن من غير استطلاع رأى القاضى وفي المصهر قلض ضمن وان كان
 خيراً او ذكر في النواذر انه اذا كان في المصهر لم يكن في موضع يمكن
 استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحساناً وكنى قال مشائخنا في الرجالين
 يمتان في السفر فاعصى على احدهما فوجد صاحبه في محلة ماله فانفق عليه
 لم يضمن استحساناً والدليل عليه ان العبد الماذونين اذا كانوا في البلاد
 فمات مولى همر فانفقوا في الطريق لم يضمنوا وكنى نظير هذا ما روى عن
 مشايخ بلخ اجمع قالوا اذا كان للمسيح وقف ولم يكن لها متول فقام واحد
 من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من
 المصهر للحشيشة لا يضمن استحساناً فيما يبيده وبين الله تعالى ما في الحكم
 اذا رفع ذلك الى الحاكم واقروه بما صنع ضمن وكنى نظير هذا ما حكى عن
 رحمه الله تعالى انه مات واحد من تلامذته فباع محمد بن الحسن كتبه فانفق
 له عبا كتاب الوديعة من ميسر الرخصى هذه وان لم يكن دفعها الى القاضى واجتمع عند من
 البائنها شئ كثير يخاف فساداً او كان ذلك ثمرة ارض فباع بغير امر القاضى فهو
 ضامن لها ان كان في مصهر يتمكن من استطلاع رأى القاضى وان باعها بامر القاضى
 لم يضمن لان القاضى نائب الغائب فيما يرجع الى النظر له ولو تمكن من استطلاع
 رأى المالك فباعه بغير امره لم ينفذ بيعه وكان ضامناً فكنى اذا تمكن من استطلاع
 رأى القاضى فلم يفعل فلما اذا كان في موضع لا يتوصل الى القاضى قبل ان يفسد ذلك الشئ
 لم يضمن استحساناً ان يبعه الا من من الحفظ وليس في بيعه انما اتى به (روى) ان اصحاب المحلة
 مات ينفذ في طريق المسجد فباعوا متاعهم بغير وجه ولا به ثم رجعوا الى محمد بن فضالوا عن ذلك فقال لو لم
 تغضوا المولى او فقهه والله يبع المفسد من المصلحة وامتداع المسئلة (واذا كانت الوديعة ابلان
 او بقرا او غنم او صاحبه اقام فان انفق عليها المستوفى من ماله بغير امر القاضى فهو متطوع بالخروج ابو الوفا

في تجهيزه فقتل انه لم يوص بذلك الى احد فتلا محمد بن الحسن قوله تعالى
 (وَاللّٰهُ يَعْلَمُ السِّرَّ الْمُضْتَرِّ) فكان على قياس هذا فلا ضمان عليه فيما بينه
 وبين الله تعالى استحسانا واما في الحكم فهو ضامن (قال فلوان الورثة
 انفقوا على الصغار فلم يقرروا بذلك واقروا ببقية نصيبهم وحلفوا على
 ذلك رجوت ان لا يكون عليهم شيء) ونظير هذا الوصي اذا عرف الدين
 على الميت فقضاؤه ولم يقر به ذلك ولم يعرفه القاضي والورثة لا ياتر فيما
 فعل وكذا نظير هذا ما قالوا في رجل عند له ودیعة لرجل وعط المودع
 مثل تلك الودیعة دين وللمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسعه
 ان يقضى ذلك الدين بماله ولا يقربه فكذا هذا وكذا اذا كان على رجل
 دين وعلى الغريم دين مثل ذلك فمات الغريم ويعرف مديونه ان عليه
 دينه فلا ان يسعه ان يقضى دينه بماله ولا يخبر به ورثته فكذا هذا
 (واذا انفق الورثة الكبار وحلفوا كان ذلك جائزا ان شاء الله
 ولا اثم عليهم) وكذا اذا مات الرجل من غير صبية وله ولد صغير ووال
 ودیعة عند رجل ليس له في الحكم ان ينفق عليهم ويحتسب بذلك من
 مال الميت لكن اذا فعل وحلف انه ليس لهم عليه حق رجوت ان لا يكون
 عليه شيء ان شاء الله) لانه لم يرد الا الاصلاح وهذا موافق لما روينا عن
 محمد بن الحسن (قال واذا مات الرجل وترك اولاداً صغيراً فان كان له
 وصي ينفق عليهم من ماله فان لم يكن فرض القاضي لكل واحد منهم ماله
 بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر رصة اموالهم وضيقها وكذا يشتري
 للصغير خادماً ان كان يحتاج اليه) لانه من المصالح (وكذا يشتري كل واحد
 من جملة المصالح) لما قلنا (قال واذا مات المرأة ولها اولاد صغيرا وترك

ما لا قائماً ورثها أولادها يتفق عليهم من مالهم فإن كان للولد أب فمقتضى
 نفقة الأب على الولد سواء كان الولد صغيراً أو كبيراً وكذا إذا كان
 للولد أولاد من امرأة أخرى يكون نفقة الأولاد هذا على مال هذا الصبي
 في ماله الذي ورثت من أمه) لأن الأب إذا كان معسراً يلحق بالاموات
 وإذا كان فليماً يكون نفقته مخرجاً عنهم فكذا هنا وقد ذكرنا في شرح أدب
 القاضى في باب النفقة على الأبوين أنه من يلحق بالميت ومن لا يلحق بالميت
 ثم ذكر هنا صاحب الكتاب أخباراً عن التابعين بعضها حجة لنا وبعضها
 حجة لغيرنا وقد ذكرنا الكل في شرح أدب القاضى **قال** والأخت إذا
 كانت محتاجة وكان لها منزل تسكنه يجبر الآخر على نفقتها إذا كان له
 مقدراً فليسعى غنيابه وإن كان قيمة المسكن أكثر من مال الآخر إلا أن المسكن
 مما يحتاج إليه (إلا أن يكون في المسكن فضلاً ناحية على قدر ما يحتاج إلى
 سكناه فتقران تباع الزيادة وتنفق على نفسها) وفي هذا الفصل كلام
 كثير قد ذكرناه في شرح أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين
قال ولأن رجلاً مات وترك ولداً صغيراً أو ابناً فان نفقة الصغير
 (الحمد) لأنه قائم مقام الأب (فإن كان للصغير أم) ذكر في ظاهر الرواية
 أنه (يجب عليها على قدر ميراثها اثلاً) وروى الحسن عن أبي حنيفة
 أنه يجب الكل على الجدة وقد مرت المسئلة في صدر الكتاب **قال**
 فإن كانت هي فقيرة فقالت يتفق علي مع الصغير فإن الجدة لا تجبر على
 ذلك) لأنه إذا وجب نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على من يجزأه
 إلا الولد فإنه يجبر على أن يتفق على الأب وعلى من يجزأ الأب وقد
 مر شرحها في كتاب أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين **قال**

فان كانت ام الصبي موسى وله اخ موسى لاب وام وجد اب لاب موسى
ذكر هنا (ان النفقة عليهم اثلاثا على الامم الثلاث والثلاثان على الجد
والاخ نصيفان) وهذا قول زيد الذي اخذ به ابو يوسف ومحمد اما على
قول ابي بكر الذي اخذ به ابو حنيفة يكون على الجد دون الاخ **قال**
فان كانت الاموم معسرة ذكر هنا ان النفقة عليهم ما نصيفان الامم تجعل
كاملية في حق الاستحقاق عليها وهذا قول زيد اما على قول ابي بكر
يجب على الجد دون الاخ **قال** وان كان للصبي ام وموسرة وثلاثة اخوة
متفرقين مياسير فنفقته على امه وعلى اخيه لامه وعلى اخيه لاب ام
على ستة اسهم على الامم اسداس وعلى الاخ لام السدس وعلى الاخ
لاب وامم الاربعه اسداس لانه لو مات كان ميراثه بينهم كذلك
قال ولو كان له ام وموسرة واخوان موسرين احدهما لاب وامم والاخر
لاب فنفقته على الامم والاخر لاب وامم اسداس السدس على الامم والخمسة
الاسداس على الاخ لاب وامم لانه لو مات كان ميراثه بينهما كذلك
فالاخ لاب لم يرث هنا وحجب الامر من الثلث الى السدس لم يعلم
في الفرائض فعلى هذا الترتيب ينبغي صاحب الكتاب المسبأ مثل الى اخو الباب
واعتبار اثاره **شرح** في الموضع الذي يري تون جميعا لكن بعضهم معسرة و
بعضهم موسرة فانه يجعل النفقة كلها على الموسرين لكن بحصةهم ويجعل
المعسرة كالميت في حق الاستحقاق عليه ولكن لا يجعل كالميت في حق
اظهار حصة الباقيين بل يظهر نصيب المعسرة ثم يسقط عنه حصته
بيان ذلك اذا كان له ام واخت لاب وامم واخت لاب واخت لام والامر
والاخت لام واب موسرتان والاخت لاب والاخت لام معسرتان

هذا هو الظاهر في ترتيب
الامم - والله اعلم
رسيد الدين

فنفقة الصبي على الامور والاخت لاب وامر على اربعة اسهم لانهن لو كن
 مياسير كان حصه الامور والاخت لاب وامر من ميراثه اربعة اسهم من ستة
 اسهم فكذا في النفقة اعتبارا لاخت لاب والاخت لامر حتى يظهر نصيب
 الامور والاخت لاب وامر ثم اسقط نصيب الاخت لاب والاخت لامر
 لعسرتهما واوجب لكل على الامور والاخت لاب وامر لكن على قدر سهمهما
قال الشيخ الامام الاجل شمس الامم عبد العزيز بن احمد الحلواني رحمه
 الله الاخت لاب والاخت لامر لم تلحقا بالموت بسبب لعسرهما اذ لو لحقا
 بالموت كانت النفقة على الامور والاخت لاب وامر اخماسا خسان على الام
 وثلاثة اخماس على الاخت لاب وامر كالميراث قال شمس الامم وانما
 يلحق بالاموات من لا يرث معهما اما من كان يرث معهما لا يلحق بالاموات
 بل يعتبر في بيان نصيب النفقة لثري سقط نصيبه بعسرته ويجب على
 الاخرين كل النفقة بقدر ميراثهم قال شمس الامم اورد صاحب الكتاب
 في هذا الباب مسائل الفرائض فالوا شرحناه في فصول النفقة حسب
 شرحناه في تفسير الميراث يطول وقد عرفت في كتاب الفرائض وبعضها
 في كتاب النكاح فلان ذكرهنا والله اعلم بالصواب

باب امرأة الفقير تكون لها اولاد صغيرا وله اذ وصيرت

قال في امرأة معسر لها ابن صغير ولها ثلاث اخوات متفرقات مياسير
 فنفقة الابن الصغير على خالته اخت امه لا بيها وامها خاصة لان الام
 لما كانت معسرة كانت ملحقة بالاموات في استحقاق النفقة عليها والحالة
 لاب والحالة لامر لان مع الحالة لاب وامر فليحقان بالموت في نفقة

على الخالة لاب وامر واما نفقة الامر فتكون على اخواتها على خمسة اسهم على
 اخوتها الا يبيها وامها ثلاثة اسماس وعلى اخوتها الا يبيها خمس وعلى اخوتها الا يبيها
 خمس لان الميراث بينهن كذلك (واما اذا كان مكان الغلام ابنة كان
 نفقة الامر والابنة على الخالة لاب وامر خاصة) اما نفقة البنت فلما قلنا
 في نفقة الابن وامر نفقة الامر ففرق بين الابن والبنت **والفرق** ان الاخوات
 لا يراثن مع الابن فجعل الابن المعسر كالميت ولو كان ميتا كان ميراث الام
 بين الاخوات اخماسا فكذا نفقتها اماها هنا فالأخت ترضع مع البنت فلا
 تجعل البنت كالميت ومع قيام البنت شيء للأخت كالب وبالأخت امر من ميراثها بل يكون
 ميراثها بين البنت والاخت لاب وامر نصيبين فكذا العجب نفقتها عليها وعلى
 هذا القياس جواب مسائل هذا الباب فلا تطيل وكذلك الباب الذي يلي
 هذا الباب وهو **باب الرجل الزمن المعسر** مسائله خرجها
 صاحب الكتاب على جواب الفرائض وهو ظاهر فلا تطيل والله اعلم بالصواب

بَابُ نَفَقَةِ الْمُطَلَّقةِ

(**قال**) واذا طلق الرجل امراته ثلاثا او تطليقة بائنة فعلى زوجها لها
 النفقة والسكنى فادامت في العدة حاملا كانت او حائلا (وهذا مذهبنا
 وقال الشافعي ان كانت حائلا لا تستحق وان كانت حاملا تستحق لاجل الحمل
 وحق المسئلة في المبسوط) **قال** فان ادعت انها حامل اتفق عليها ما بينها
 وبين سنتين منذ طلقها) لان عداتها انما تقضى بوضع الحمل لا بغيرها
 صداقت في كونها حاملا والوالد لا يبقى في البطن سنتين (فان مضت سنتان
 ولم تلد انقطعت النفقة) لان الوالد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين

قال فلو أنها قالت كنت اتوهم اني حامل ولم احض الى هذه الغاية فعنه
 انما مستلذة الطهر (وطلبت النفقة فانه يد لها النفقة فالمرء دخل في حله
 الا يأس فاذا دخلت تستأنف العدة ثلاثة اشهر) لان المستلذة طهرها
 لا تنقضي عدتها ما لم تدخل في حله الا يأس ويعصى بعد ذلك ثلاثة
 اشهر **قال** فلو أنها حاضت في هذه الثلاثة الاشهر تستأنف العدة
 بالحض لانها طهرتها لم تكنيسة (ولها النفقة) لانها منهوثة لحقه
قال وان طلق الرجل امراته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها وقتها
 بجامع فعدتها ثلاثة اشهر لكن هذا اذا لم تكن مراهقة ينبغي ان يوقف
 حالها ويد عليها النفقة ما لم يظهر في اخراجها) وقد ذكرنا هذه المسئلة
 في شرح ادب القاضى في باب نفقة المطلقة **قال** فلو أنها حاضت في
 هذه الاشهر الثلاثة تستأنف العدة بالحض لما علم في المبسوط **قال**
 والمختلعة والمبانة لها النفقة والسكنى فادامت في العدة فان اختلعت
 على ان ابراته من النفقة والسكنى صح البراءة عن النفقة ولم يصح عن
 المسكنى لان النفقة حقها والسكنى حق الشرع لكن لو ابراته عن مؤنة
 المسكنى يصح فاذا لم تصح البراءة عن المسكنى ينظر (ان كان المنزل مالا في
 الزوج فينبغي ان يخرج منها ويعتزل عنها ويتركها في ذلك المنزل الى ان
 تنقضي عدتها وكذا اذا كان بكره والها سكنى لها منزلا اخر يجوز لكن
 الاضطر ان يتركها في المنزل الذي كانا يسكنان فيه عند عدم قيام النكاح
 هذا هو الكلام في الطلاق البائن (و) اما (اذا اطلقها طلاقا رجعيًا) فقد
 ذكر صاحب الكتاب بعد هذا (انه يسكنها في المنزل الذي كان يسكنان
 قبل الطلاق) لانه لا يجب عليه ان يعتزل عنها فكان له ان يسكنها في ذلك

مع كذا في الاصل
 والظاهر ان لفظ علام
 يريد به حبيب

المنزل وهو فيه وفي الطلاق البائن يسكنها أيضا في ذلك المنزل لكنه يخرج عن ذلك المنزل أو يعتزل عنها في ناحية **قال** والملاعة وامرأة العنين إذا فرق بينهما النفقة والسكنى وكذلك الأمة والمدرسة والصغيرة إذا اعتقت وأدركت الصغيرة واختارت نفسها ووقعت الفرقة لها النفقة لأن الفرقة جاءت من قبل المراجعة لا بسبب هو معصية **قال** والمكاتب لها النفقة والسكنى ولا يحتاج في ذلك إلى تبوءة المولى فرق بينهما وبين الأمة والملاعة فانهما إنما تستحقان النفقة إذا وجد التبوءة من المولى والفرق أن المولى لا يملك استئجار أم المكاتب فلا يحتاج إلى تبوءة المولى ولا كذلك الأمة والمدرسة **شرح** تفسير التبوءة أن يخل المولى بين الأمة وزوجها ويدفعها إليه ولا يستخير معها إذا كانت قد ذهب وتجو وتخلد مولاها لا يكون تبوءة فتكون النفقة عنه لمولى (ولو أن امرأة الرجل ارتدت عن الإسلام بآنت منه ولم يكن لها عليه نفقة) لأن الفرقة جاءت من قبلها بسبب هو معصية (وكذلك لو طاعت ابن زوجها) لما قلنا وإن لم تكن مطاوعة تستحق النفقة لأن الفرقة لم تقع بسبب من جهتها **قال** المطلقة طلاقاً بائناً إذا ارتدت لا نفقة لها **فرق** بين هذا وبين ما إذا طاعت ابن الزوج فإن هناك لا تسقط النفقة والفرق أن المدة تحبس حتى الشرح فلا تبقى محبوسة حتى الزوج **وكذا** غيرها (كل تكاثر كان الزوجان يتوارثان عليه لو مات أحدهما فطلقها الزوج وأخذ دخلها فإن لها عليه النفقة والمهر بدخولها) اعتبر بالارث بوجوب النفقة وهذا الأصل غير سديد على قول أبي حنيفة لأن الذي إذا تزوج أمه فإنها تستحق النفقة عند ولا يتوارثان لو مات

الظاهر في التبوءة سقط عنها كما يدل عليه قول الشافعي في المكاتب لا يملك استئجار أمه ولا كذلك الأمة والمدرسة ولا يحتاج إلى تبوءة المولى ولا كذلك الأمة والمدرسة **شرح** تفسير التبوءة أن يخل المولى بين الأمة وزوجها ويدفعها إليه ولا يستخير معها إذا كانت قد ذهب وتجو وتخلد مولاها لا يكون تبوءة فتكون النفقة عنه لمولى (ولو أن امرأة الرجل ارتدت عن الإسلام بآنت منه ولم يكن لها عليه نفقة) لأن الفرقة جاءت من قبلها بسبب هو معصية (وكذلك لو طاعت ابن زوجها) لما قلنا وإن لم تكن مطاوعة تستحق النفقة لأن الفرقة لم تقع بسبب من جهتها **قال** المطلقة طلاقاً بائناً إذا ارتدت لا نفقة لها **فرق** بين هذا وبين ما إذا طاعت ابن الزوج فإن هناك لا تسقط النفقة والفرق أن المدة تحبس حتى الشرح فلا تبقى محبوسة حتى الزوج **وكذا** غيرها (كل تكاثر كان الزوجان يتوارثان عليه لو مات أحدهما فطلقها الزوج وأخذ دخلها فإن لها عليه النفقة والمهر بدخولها) اعتبر بالارث بوجوب النفقة وهذا الأصل غير سديد على قول أبي حنيفة لأن الذي إذا تزوج أمه فإنها تستحق النفقة عند ولا يتوارثان لو مات

أحدهما **قال** ولو أن رجلاً طالبت أمراًه بالنفقة وقدمته إلى القاضي
فقال للقاضي قد كنت طلقته منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة
ومجدت المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قوله لأن الطلاق ظهر بقوله
للحال وهو باسناد لا يريد إسقاط النفقة عن نفسه فلا يصدق البينة
(فإن شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة
ويفرض لها عليه النفقة) لأن وقوع الطلاق في ذلك الوقت لم يظهر بعد
(فإن عدلت البينة وأقرت أنها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة
فلا نفقة لها عليه وإن كانت أخذت منه شيئاً ردت عليه) لأنه ظهر
أنها أخذت مال الغير يعني **قال** ولو أن رجلاً طلق أمراًه طلاقاً مطلقاً
الرجعة كان عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة فإن وطئها ابتداءً قبلها
لشهر أو مطاوعة لم يكن لها النفقة (فرق بين هذا وبين ما إذا كانت مطلقة
طلاقاً بائناً **والفصل** في الفرقة هنا ما حصلت بالطلاق فيكون وقوع الفرقة
بسبب وجدها منها وهي معصية ولا كذلك في الطلاق البائن **وقال**
ولو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى جاءت بوالد لها ثلث النساء) يعني
في مدة ثلث النساء (فنفاه الزوج فلا عن القاضي بينهما وألها الصداق والنفقة
والسكنى) لأنه ثبت الدخول من جهة الزوج فكان لها تمام الصداق والنفقة
والسكنى والله أعلم بالصواب

بَيَانُ نَفَقَةِ عَلَى وَكِالَةِ الرَّجُلِ مِنَ الْمُخْرَجِ

قلت أرايت الرجل هل يجبر على نفقة أحد من الرجال من ذوق الرجل
المسوم منه إذا لم تكن به زمانة **قال** لا يجبر إذا كان رجلاً ولم تكن به زمانة

الأعلى الأب والجد الأب الأب والجد الأب الأب والأجداد وإن ارتفعوا لأن
اسم الوالد الله ويجمعهم فكل من يجعه وأباه صفة الوالد لا يجبر على
نفقته وإن لم يكن الذي يستنفق زمناً وكذلك البنات وكذلك المزدوجة
فما غير هو فلا يستحقون إذا لم تكن لهم نفقة **قلت** أرايت الرجل يكون له
ابن رجل وليس به نفقة هل يجبر على النفقة على ابنه **قال** لا لأنه لما
أدركه فقد خرج من أن يكون للأب عليه ولاية فتسقط نفقته عنه إلا أن
يكون من زمان **قال** فإن لم تكن به نفقة ولكن لا يقدر على العمل يستحق
أيضاً لأنه بمنزلة الرمن حتى قالوا ابن الأب إذا علم ابنه العلم وكان طالب
العلم فكان لا يحسن العمل ولا يهتم إلى الكسب فإن نفقته تكون عليه بمثلثة
الزمن والأنتى وقد ذكرنا في شرح أدب القاضي في باب النفقة على
الأبوين **قلت** أرايت رجلاً له ابنان أحدهما موسر ومكثر والآخر
متوسط الحال فكيف تكون النفقة عليهما **قال** يجعل على المكثر منهما
أكثر وذكر في المتوسط وقال تكون بينهما على السواء وقد مررت المسئلة على
الاستقصاء في شرح أدب القاضي في باب النفقة على الأبوين **قال** ولو
أن رجلاً معسر أوله ابن وابنة كان نفقته عليهما نصريين لأن في نفقة
الأبواء والأولاد اعتبار أصل القرابة ولا يعتبر الثروت وهذا استويا في أصل القرابة
والوإن رجلاً فقيراً له أولاد صغار ومحاوئج وله ابن كبير موسر فإن الأبوين
يجبر على نفقة أبيه وأولاده الصغار لأن الأب إذا كان معسراً يجعل كالميت
فتكون نفقة أمواته عليه إذا كانوا صغاراً معسرين فإن كان الأب زوجة
لميت بامرأته الكبير فليس على الابن الكبير أن يتفق عليها وعلى ولد أبيه الأول
أن يكون بالأب علة يحتاج إلى من يخلفه فتكون نفقة الخادم على الابن

لعلك أدت رجلا له
أبان الخ نقص الشارح
هذه المسئلة هنا وعدها
إلى شرح أدب القاضي
وذكر هذا المسئلة في
المحيط إذا ذكرها بلفظها
وهي هذه (قال رجل
له إبان أحد همومي
مكترا والافق توسط الخ
مكترا والافق توسط الخ
كانت النفقة عليها كجمل
على المفسر المكترا في ذلك
أكثر مما يجعل على الآخر
هكذا ذكر الخصاف في
أدب القاضي في الميسر
وذكر جمل في السوء
فقال تكافؤا على السوء
لأن الحب ليسا كل واحد
منهما ميسر فكانت
النفقة عليها على السوء
قال الشيخ الأمامي
الأمة الخاف أن
مشاغلنا أضافنا
النفقة عليها على السوء
إذا تفاوتا في الزمان

ص ١٢ كل النفقة عليه فإذا وقع العجز عنها من جهة الزوج أو من جهة الزوجين على كل واحد من ذلك منتهى نفقته ١٢ أبو الوفا

النفقة عليها في النكاح
إذا انفاقا في النكاح
في قدر النفقة تقاد
عليها فاني لعل بالنفقة
أول ما يجب عليه فالنفقة
بما لا يملكه من المال
على نفقته ولو كان
مستحقا لها

أيضاً) ثم اشترطها هنا حاجة الأب فقال إذا كان الأب محتاجاً إلى الخادم
فنفقته على الابن ولم يشترط هذا الشرط في بعض المواضع ولكنه قال بأن
نفقة الأب ونفقة خادمه يجب عليه وقد ذكرنا المسئلة في شرح أدب
القاضي في باب نفقة ذوى الرحم المحرم قال والمراة إذا كانت معسرة ولها
زوج محتاج ولها ابن موسر وليس زوجها أباً ابنها فنفقة المرأة تكون على
زوجها لكن الابن ينفق عليها بأمر القاضي ويرجع على زوجها إذا اليسر لأنه
لولا الزوج لكان يجب عليه فإذا كان لها زوج فهو ولي بالاستئذان منه
قال ولوان رجلاً له ابنة ابنة وابن ابنة موسرين وله اخ موسر أب وأم
فنفقته على اولاد اولاده لأن في باب النفقة يعتبر الأقرب فالأقرب
ولا يعتبر الأرت في حق الأولاد قال ولوان رجلاً زماً وهو محتاج
واله اولاد وله اخ موسر فالأخ يجب بر على نفقته ونفقة اولاده المصغار من
الذكور والإناث وعلى نفقة الإناث وإن كن نساء وكذلك الإخوات و
اولادهن لأن الأخت إذا كان زماً يجعل كالميت لأنه عاجز عن التكسب و
الاتفاق قال ولوان رجلاً فقيراً يطلب من ابن له نفقة فقال الابن أنا
فقير وما عتدي ما أنفق عليه فإن القاضي لا يفرض عليه النفقة إذا كان
كل واحد منهما معتملاً يقدر على التكسب فإن كان الابن يكتسب مقلد
ما يكفيه ويفضل يصرف الفضل إلى المحارم وأن كان لا يفضل هل يدخل
عليه الأب وله له وقد مر من قبل في شرح أدب القاضي في باب على حدة

باب لعبد يتزوج بأمر مولاه ما يلزمه من النفقة

قال وإذا تزوج العبد بأذن مولاه حرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مملوكة

أو أمة ياذن مولاها نفقة الزوجة على العبد) لأن النفقة تقابل المنفعة
والمنفعة له فتكون النفقة عليه كالمهر وأما نفقة الأولاد فلا تجب عليه
لأن المرأة أن كانت حرة فالأولاد يكونون أحراماً ولا تكون له عليهم ولاية
فلا تكون لهم عليه مؤنة وإن كانت مكاتبة يكون الأولاد مكاتبين بكتابة
الأم وهم كالرقيق لها فتكون النفقة عليها وإن كانت أم ولد أو مدبر
فالأولاد هم بمنزلة صفا فتكون نفقتهم على مولاهم وهو مولى أم الولد والمدبر
وإن كانت أمة يكون أولادها أرقاء لمولى الأمة فتكون نفقة الرقيق على
المولى **قال** وكذلك الحرة إذا تزوج مكاتبة أو أم ولد أو مدبرة أو أمة كان
الجواب كما ذكرنا في العبد فإن كان مولى الأمة والمكاتبة وأم الولد أو
المدبرة فقيراً والزوج البطل ولا غنياً هل يهرأب على لا نفاق
يأتي هذا في أخبار نفقة المضال **قال** وكذلك المكاتب إذا تزوج
والمدبرة من مولا كان الجواب كما ذكرنا في العبد إلا أن في جميع ما ذكرنا
في أم الولد والمدبرة والأمة لا تجب النفقة على الزوج فالمدبرة والمولى
بينناهن وقد مر هذا في باب نفقة المطلقة **قال** ولو أن المكاتب تزوج
أمة فولدت منه أو لم تلد منه حتى اشتراها فولدت فإن نفقة الأولاد
تكون على المكاتب لأن الأمة صارت كسباً للمكاتب وأولاده من كسبه
يتكاتبون عليه فصارت بمنزلة أرقائه (ولو أن رجلاً زوج ابنته من عبدة
فطلبت الابنة النفقة من العبد فإنه يفرض لها النفقة على العبد) لأن
الابنة تستحق الدين على الأب فجاز أن تستحق على عبد الأب **قال** فإن
تزوج أمة من عبدة أو بواها بيتاً أو لم يبوها فتكون نفقتها جميعاً على المولى
لا نفقاً جميعاً مالم يملك المولى **قال** المولى لا انفق على أحد منهما ما يجبر على

لا يجوز

ذلك أما في نفقة البها ثم في ظاهر الرواية لا يجبر وروى عن أبي يوسف أنه
 لا يجبر أيضاً هو ^{له} في ظاهر الرواية فرق **والفرق** أن العبد
 أدبي والادبي من أهل الاستحقاق في الجملة ولا كذلك البها ثم ذكر
 هنا بعد باب المفقود بآية على حدة فيه هذه المسئلة إذا ذكرناها هنا
 لا نذكرها **ثقال** ولو أن رجلاً تزوج أمة لرجل ياذن مولاها ولم
 يوثقها حتى يطلقها طلاقاً يملك الرجعة فان للسيد ان يأخذ الزوج
 حتى يوثقها بديتاً وينفق عليها حتى تنقضي العدة لان الطلاق الرجعي
 لا يقطع النكاح (وان كان الطلاق بآثماً فليس للسيد ان يأخذها بان
 يوثقها بديتاً) يعني لا يخلو بينها وبين الزوج في بيت وأحد لان الطلاق
 البائن يحرم الوطى (لكن) هل (للمولى ان يطلب النفقة فادامت
 معتدة) لم يذكر هذا في المبسوط وذكر صاحب الكتاب هاهنا انه
 ان يطلب **قال** المشيخ الامام الاجل السيد البرهان الاثمة رحمه الله
 الصبر انه ليس لها النفقة لانها لا تستحق النفقة حال قيام النكاح قبل
 التبرئة فاكل من لا يستحق النفقة قبل الطلاق لا يستحق بعداً وقد
 مهلهنا هذا الاصل في شرح ادب القاصي باب الرجل يغيب عن امراته
 فتطلب النفقة **قال** واذا أطلقها طلاقاً رجعيّاً ثم اعتقها مولاها كان
 لها ان تطلب من الزوج حتى يوثقها بديتاً وينفق عليها لانها مملوكة
 امر نفسها (وان كان الطلاق بآثماً فان الزوج لا يخلو بها في البيت لما قلنا
) وهي لا تأخذ بالسكنى) لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق
 يوثقها المولى بديتاً قبل الطلاق فلا يجب بعد الطلاق (و) هل (لها ان
 تأخذ بالسكنى) ذكر صاحب الكتاب ان لها ان تأخذ وقال رحمه الله

كان اهنا
 في القاصي
 في الملبس
 في الملبس

ليس لها ان تآخذ وفصل استحقاق السكنى حجة له رحمه الله والله اعلم
باب من يجبر من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من اهل
الذمة على نفقة المسلمين (قال قال ابو حنيفة اذا كان الرجل مسلماً
وهو فقير وله ابن مؤسر اجبر الابن على نفقة ابيه فان كان على غير
دينه يجب الايضاً) لان الكفر لا يمنع وجوب النفقة بين الوالد والولد
فكل من يجبره واباه صفة الولد فانه يجبر على نفقته وان كان على غير
دينه (وكذا الزوج وفأوراء ذلك من المحارم لا تجب النفقة عند اختلاف
الدينين) فهذا لا بحسالة مؤهلاً في المبسوط (قال وكذا لك اهل الذمة
لا يجبرون ان ينفقوا على احد من ذوى ارحامهم اذا كانوا على غير دينهم
الا على الوالدين والاعباد) وذكر في المبسوط انهم يجبرون فيما ذكره من
الكتاب ههنا ان كان محسوراً على ما اذا كانوا من دارين مختلفتين فهو صحيح
وان كان مجزى على الاطلاق فالصحيح ما ذكر في المبسوط لان الكفر مله واحدة
(الاشرى) انهم يتوارثون وتقبل شهادة بعضهم على بعض
(قال ونفقة المرأة تجب وان كانت على غير دينه) لانها تقابل بالمتاع
بها وهذا ثابت (قال والدنى اذا تزوج ذات رحم محرم وذلك تكاثر
صحيح فيما بينهم فانه يجبر على النفقة عليها في قياس قول ابى حنيفة وفي
قولهم لا يجبر ولجمعوا انه اذا تزوجها بغير شهود انه يجبر) لان هذا النكاح
صحيح عندهم جميعاً وهي من مسائل المبسوط (قال واذا خرج المحرم
وامراته اليها بامان شرطت المراته زوجها بالنفقة وخاصته في ذلك
لا تحكم بينهما) لان هذا من احكامنا وهم لم يرضوا باحكامنا الا ان
يصير اذمة (قال ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرم اذا كان حربياً ولا

عنه في الرصد
 وله من مالها
 او ماله

الحربي على نفقة ذي رحم محرما إذا كان مسلما لما قلنا والله أعلم

بَابُ الْمَفْقُودِ وَالْإِسَائِرِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا فَقِدَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَمْوَالًا مِنْ مَتَاعٍ وَعَقَارَاتٍ

وَدِيُونٍ وَهَرَقِيقٍ وَخَيْرٍ ذَلِكَ فِي أَمْرَتِ امْرَأَتِهِ تَطْلُبُ النِّفْقَةَ وَلَهَا مِنْ أَوْلَادِهِ

يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَأْمُرَ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِ عَلَى مَا يَرَى بِالْمَعْرُوفِ إِذَا كَانَ

يَعْرِفُ ذَلِكَ ثُمَّ الْقَاضِي بِالْخِيَانَةِ شَاءَ أَخَذَ مِنْهُمْ كَفِيلًا وَأَنْ شَاءَ ضَمِنَ

الْمَرْأَةُ يَسِيرُ إِذَا أَنْ يَخْبِرَهَا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْمَفْقُودُ وَذَكَرَ أَنَّهُ خَلَفَ لَهَا النِّفْقَةَ

أَنَّهُ يَضْمِنُهَا مَا أَخَذَتْ وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ ذَكَرْنَا هَاهُنَا فِي كِتَابِ الْمَفْقُودِ **(ثُمَّ)**

ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ مَسَائِلَ وَذَكَرَ هَاهُنَا فِي الْمَفْقُودِ فَلَا

تَعْيِدُ هَاهُنَا **(ثُمَّ)** ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَبًا فِي مَسْئَلَةٍ ذَكَرْنَا هَاهُنَا قَبْلَ

فِي بَابِ الْعَيْدِ **بَابُ امْرَأَةٍ لَيْسَتْ بِالشَّهِيدَةِ عَلَى طَلَاقِهَا وَالْأَمَةِ**

يَدْعِيهَا الرَّجُلُ **(قَالَ)** وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا

وَقَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ تَدْعِي الطَّلَاقَ أَوْ تَنْكُرُ مَنَعَ الْقَاضِي الزَّوْجَ مِنَ الدُّخُولِ

عَلَيْهَا لِأَنَّ الْحَيَاةَ تَجِبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ (فَلَوْ أَنَّهَا طَلَبَتْ

النِّفْقَةَ مِنْ نَزْوِجِهَا فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي نَفْقَةَ الْعَدَاةِ إِلَى أَنْ يَسَالَ عَنْ الشَّهْرِ

لَا نَهَا كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلنِّفْقَةِ بَيَقِينَ وَالْآنَ وَقَعَ الشَّكُّ فِي السَّقُوطِ أَنْ

كَانَتْ مُطْلَقَةً لَا تَسْقُطُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْكُوتٍ تَسْقُطُ لِمَا تَبَيَّنَ فَلَا تَسْقُطُ

بِالشَّكِّ **قَالَ** فَإِنْ طَالَتِ الْمَسْأَلَةُ عَنِ الشَّهْرِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّةُ الْعَدَاةِ لَا

يَفْرَضُ لَهَا النِّفْقَةُ بَعْدَ ذَلِكَ (لَا تَسْقُطُ نَفْقَتُهُمَا بَيَقِينَ أَمَا إِنْ كَانَتْ

مَعْدَاةً فَلَا تَسْقُطُ عِدَّتُهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْكُوتٍ فَلَا نَهَا مِنْ مَنُوعَةٍ عَنْهُ

يَقُولُ الْمُنَاقِبِينَ
لَا تُخَالِفُ الْكَلْبَ
مَكَانَهُ لَوْ كَانَتْ
لَوْ فَعَلَ التَّوَجُّ
فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ
وَأَمَّا نَفْقَتُهُمَا
مَكَانَ الْكَلْبِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِالْحَقِيقَةِ

نفقة لانه تبين انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل الزوج **قال**
ولو ان ائتين ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل زوجها وهو نكح
ذلك فاقامت كل واحدة منهما شاهدين ولم توقت البيعتان وقت النكاح
لكن اقامت احدهما البيعة على اقراره انه تزوج بها على الف وانه
دخل بها واقامت الاخرى البيعة على اقراره انها تزوجها على مائة دينار
وانه دخل بها والقاضي في مسألة الشهود فطلبت كل واحدة منهما النفقة
فان القاضي يجعل لهما نفقة امرأة واحدة لانه ثبت نكاح احدهما
وليس احدهما اولى من الاخرى هكذا اذكر صاحب الكتاب وعلى
قياس المسئلة الاولى ينبغي ان لا يفرض لان الشك وقع في الوجوب
بخلاف المسئلة الاولى **قال** فان عدلت البيعة تحكم لكل واحدة
منهما بما مال الذي قامت به البيعة وهذا المستحسن والقياس ان يحكم
لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي قامت عليه البيعة وبالاقل من
نصف المهر الذي قامت عليه البيعة ومن نصف مهر مثلهما **وج**
القياس ان نكاح احدهما فاسد وفي النكاح الفاسد اذا وجد
الدخول يجب الاقل من المهر المسمى ومن مهر المثل فكان نكاح
كل واحدة منهما صحيحا في حالة فاسد في حال فيجب نصف المسمى
والاقل من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل اعتبارا للحالين
وج المستحسن ان الفاسد نكاحها غير معروف وفي نزع
كل واحدة منهما انها هي الصحيح نكاحها واقامت البيعة على الدخول
فيجب المسمى هذا اذا اقامت كل واحدة منهما البيعة على اقراره بالدخول
بها قال وان اقامت احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها ولم

نفقة لانه تبين انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل الزوج
ولو ان ائتين ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل زوجها وهو نكح
ذلك فاقامت كل واحدة منهما شاهدين ولم توقت البيعتان وقت النكاح
لكن اقامت احدهما البيعة على اقراره انه تزوج بها على الف وانه
دخل بها واقامت الاخرى البيعة على اقراره انها تزوجها على مائة دينار
وانه دخل بها والقاضي في مسألة الشهود فطلبت كل واحدة منهما النفقة
فان القاضي يجعل لهما نفقة امرأة واحدة لانه ثبت نكاح احدهما
وليس احدهما اولى من الاخرى هكذا اذكر صاحب الكتاب وعلى
قياس المسئلة الاولى ينبغي ان لا يفرض لان الشك وقع في الوجوب
بخلاف المسئلة الاولى **قال** فان عدلت البيعة تحكم لكل واحدة
منهما بما مال الذي قامت به البيعة وهذا المستحسن والقياس ان يحكم
لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي قامت عليه البيعة وبالاقل من
نصف المهر الذي قامت عليه البيعة ومن نصف مهر مثلهما **وج**
القياس ان نكاح احدهما فاسد وفي النكاح الفاسد اذا وجد
الدخول يجب الاقل من المهر المسمى ومن مهر المثل فكان نكاح
كل واحدة منهما صحيحا في حالة فاسد في حال فيجب نصف المسمى
والاقل من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل اعتبارا للحالين
وج المستحسن ان الفاسد نكاحها غير معروف وفي نزع
كل واحدة منهما انها هي الصحيح نكاحها واقامت البيعة على الدخول
فيجب المسمى هذا اذا اقامت كل واحدة منهما البيعة على اقراره بالدخول
بها قال وان اقامت احدهما البيعة على اقراره بالدخول بها ولم

احدهما
والله اعلم
ابو الحاف

تقرر الاخرى على اقراره بالدخول بها لكونها اقامت على النكاح وهو ينكر
 ذلك كله وبما في المسئلة بحالها فان القاضى يقضى للدخول بها بالمهر الذي
 اقامت البينة عليه وبصحة نكاحها لان المدخول بها تدل على سبق
 نكاحها هذا اذا اقامت احداها البينة على اقراره بالدخول بها **قال**
 ولو لم تقرر كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها وما ادعت المدخول
 اصلا يفرق بينه وبينها ويكون لهما نصف المال بينهما لان نكاحهما
 صحيح والاخرى فاسد وقد فرق بينهما قبل الدخول فيجب نصف المهر في النكاح
 الصحيح وليست احداها باولى من الاخرى فكون ذلك النصف من
 المالين جميعا من كل واحد بعده فيكون لصاحبة الدارهم ربع الدارهم
 التي اقامت البينة بها ولصاحبة الدارين ربع الدارين **قال** ولو ان
 امه في يد رجل شهد شاهدان على حرقتها وهي تنكر ذلك او ينكر المولى
 فان القاضى يضعها على يد عدل حتى يسأل عن الشهوة وتكون نفقتها
 على الذي كانت في يديه لان الظاهر انها ملكة فبعد ذلك المسئلة
 على وجهين اما ان تعدل البينة او لا تعدل **فان** عدلت فهذا ايضا
 على وجهين اما ان اخذت النفقة منه بفرض القاضى ولا يفرض القاضى
 بل اعطاها الذي في يده على وجه الاجابة ففي الوجه الاول يرجع الذي
 كانت في يده بما اخذت منه من النفقة وفي الوجه الثاني لم يرجع لما
 قلنا من قبل **(واما)** اذا لم تعدل البينة فانها ترد على المولى ويبطل
 ما انفق لانه ظهرا انه اتفق على ملكه **قال** ولو ان رجلا تزوج امرأة
 فطالبت بنفقتها واخذت ذلك اشهر ثم شهد شاهدان انها اختار
 من الرضاخ يفرق بينهما ثم يرجع الزوج عليها بما اخذت لانها انما

المرأة في يد رجل
 الظاهر انه

اخذت

أخذت بغير حق (قال ولو أن أمة في يدي رجل ادعاه رجل أنها امتي
واقام على ذلك شاهدين والذي هي في يديه ينكر فوضعها القاضى على
يدي عدل حتى يسأل عن حال الشهود فطلبت النفقة فانه يفرض نفقة
على الذي كانت في يده) لما قلنا من قبل (فان انفق عليها اشهر اشهر
عدلت البينة فتقضى بها المدعى لم يكن للذي انفق شيء من النفقة
في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف ومحمد رحمهم الله) بناء
على انه ظهر انها كانت معصوبة وجناية المخصوب على قال الغاصب
هذا وهذا أبي حنيفة خلافاً لهما وهي مسألة كتاب الديات (قال
وأما العبد اذا ادعاه رجل واقام البينة انه له فانه يترك في يده المدة
عليه بكفيل) لان الأمة انما كانت تنزع من يده لانه ذات فرج فيمتطى
فيه وهذا المعنى هنا معدوم فلا ينزع من يده لكن يؤخذ منه كفيل
الا ان يوجد غير مأمون فحينئذ ينزع من يده ويؤجره في عمل لينفق
عليه من غلاته) لان في الانتزاع هنا فائدة وهو تحصيل مال المدعى
(وان كان صغيراً كانت النفقة على الذي كان في يده) لما قلنا من قبل
والله اعلم بالصواب

باب في نفقة الضال والفقير او جلاهما الرجل

(قال ولو ان رجلاً أصاب دابة او غيره هامن اليها لم في المصراع وخارج
المصرع واخذ ذلك ليعرفه ويرده على صاحبه فان انفق عليها فهو متطوع
فان رفع الى القاضى وسأله ان يأمره بالنفقة عليه يرجع على صاحبه
نظر القاضى فيه فان كان الا اتفاق اصلى لصاحبه امره بذلك ثم يرجع على

ما لكها وان كان ترك الاتفاق اصله بان خاف ان تأكلها النفقة امره ببيعها
 وبامسأك ثمنها) وهو من مسائل البق واللقطة ذكرنا في شرح المختصر
(هذا) اذا وجد دابة (وان وجد عبداً ابقاءاً وضالاً فانفق فكذلك
 الجواب **قال** ولو ان رجلاً غصب عبداً كان في ضمانه ويجب عليه ردّه
 الى صاحبه وتكون نفقته عليه فان طلب من القاضى ان يأمره بالنفقة
 او بالبيع فالقاضى لا يفعل ذلك) لان المالك لا يحتاج الى هذا الامر لان
 العبد في ضمان الغاصب فلا يأمر بذلك (الا ان يكون الغاصب ممنوعاً
 لا يؤمن عليه ان يبيع العبد فحينئذ يلحق العبد وبيعه ويمسأك لثمنه
 لان هذا انفع لصاحبه اما اذا كان الا نفع ان يترك في يده يتركه حتى
 لا تلحق المالك مؤنة) **قال** ولو ان رجلاً اودع رجلاً عبداً او غاصباً
 اطلع الى القاضى فقال هذا العبد اودعته فلان وقد غاب قد نفقت
 عليه وليس تمكنى النفقة اكثر من هذا فان رايت ان تأمرني بالنفقة
 عليه لا رجع بها عليه فان القاضى يأمره بان يؤجره ويتفق عليه وان راى
 ان يبيعه فعل) وهذا كله في هذه المسائل اذا اقام المدعى البينة و
 القاضى ليسمع وهو مخير في السماع ان شاء سمع وان شاء لم يسمع وقد
 ذكرنا هذا في المسائل في شرح المختصر الكافي **قال** واذا كان عبداً
 اوصى برقبته لا لئسان وبخدمته لا لغيره فان النفقة تكون على صاحب
 الخدمة لان المنفعة له) **قال** فان مرض في يد صاحب الخدمة فهذا
 على وجهين اما ان كان مرضاً لا يستطيع معه الخدمة من زماناً وغيره
 او مرضاً لا يستطيع معه الخدمة في الوجه الاول نفقته على الموصى برقبته
 وفي الوجه الثاني على الموصى له بخدمته) قال الامام شمس الدين الحلي

رحمه الله تعالى وهكذا قالوا في المرأة اذا مرضت ان كان مرضاً لا يمكن الافتقار
 بها مع ذلك المرض بوجده من الوجوه لا تسقط النفقة وان كان مرضاً يمكن
 الافتقار بها نوع انتفاع لا تسقط النفقة وقد ذكر صاحب الكتاب في
 باب نفقة المرأة مطلقاً انه يجب عليه النفقة وقد ذكرنا المسئلة
 في شرح ادب القاضى **قال** فان تطاول المرض في مسئلة الكتاب
 (فراى القاضى ان يامر لا يبيعه باعه واشترى بثمنه عبداً ايقوم مقامه
 في الخدمة وتكون نفقته لصاحب الرقبة) قال شمس الاممته هذا وهكذا
 اذا قطعت يداها واخذ الارش ان راى القاضى ان يبيع الجثة ويضم ذلك
 الى ارض اليلدين فيشترى به عبداً اخر يخدمه فعل ايضاً **قال** واما
 العبد الوهن اذا اصبح عند القاضى كونه رهناً يفعل فيه كما يفعل في الوديعة
 وامثالها **قال** واذا كان العبد بين رجلين فغاب احدهما وتخلفه في
 يد شريكه فتقدم الشريك الى القاضى واقام البينة وسأله ان يامره
 بالنفقة عليه فالقاضى في قبول البينة بالخيار واذا قبل يامر بالنفقة
 وكان الجواب فيه كالجواب فيما ذكرنا من المسائل **قال** واذا اعتق
 الرجل العبد الصغير او الزمن او المعتق او يعتق الجارية فانه لا يجب على
 المعتق ان ينفق على احد من مواليه لان نفقة المحارم يجب باعتبار
 القرابة وفي باب الولاء لم توجد القرابة **قال** واذا تزوج حرقة لرجل
 فولدت ولداً او ماتت الامة ومولاه فقير لم يقدر على النفقة فازالوا
 لم يجبر على النفقة على ابنة لان ابنة مملوك مملوكة الجارية فاما ان يبيعه
 مولاه او ينفق عليه (واما اذا كان الوالد من امر ولد او مديونة ومولاهما
 فقير فانها هذا الاب ينفق عليها ثم يرجع على المولى لان هذا لا يمكن

من زنى الوطء
 والظاهر انه لا يقيد

ان يجبرا لمولى على بيعهم والله اعلم بالصواب ٥

بَابُ الشَّيْءِ يَكُونُ بَيْنَ جَلَيْنِ

قال ولو ان امة او عبداً افي يد رجلين تنازعافيه وكل واحد منهما يدعي انه له فانهما يجبران على النفقة) لانه لما كان في ايديهما فانهما ملكهما (ولو كان مكان الامة دابة لا يجبران) لانه لو كان ملكهما فاراد احدهما الانفاق عليها وامتنع الاخر سياتي هذا في احوال الباب

قال ولو اوصى بالامة لرجل ولاخربها في بطنها فان نفقة الجارية على الموصى له (بميرقاتها) لان منفعتها تحصل له (قال وان اوصى بدار لرجل ولاخربسكنها وهي تخرج من التملك فان النفقة على صاحب السكنى) لان المنفعة تحصل له وفي جنس هذه المسائل النفقة على كل من تحصل المنفعة له (فان انهدمت الدار كلها قبل ان يقبضها وقال صاحب السكنى انا ابنيها واسكنها كان له ذلك ولا يصير متبرعا) لانه لا يصل الى حقه الا بهذا وهو مضطرفيه وصار كصاحب العا وصاحب السفلى اذا اهدم السفلى فامتنع صاحب السفلى عن بناءه فبناه صاحب العا لا يكون متبرعا لكنه يرجع عليه لكن بماذا يرجع عليه فيه كلام يذكركم فكذا هذا لا يصير متبرعا (فان انقضت السكنى ينظر ان اجتمعا على ان يكون البناء لصاحب الرقبة ويحطيه قيمتها يجوز) لان البناء كان ملكه صاحب السكنى فاذا اباعه من صاحب الرقبة تجوز وان لم يجتمعا عليه كان له ان ينقض بناءه) كما في المشتري اذا ابتى ثوبا الشفيع كان الجواب على هذا الترتيب كذا ههنا قال ولو اوصى لرجل بنخل والاخر ثوبا

فان الوصية جائزة وتكون الثقة على صاحب الثمرة لان المنفعة حصلت
له فان كان الفخيل لم تبلغ الثمار بعد والثقة على صاحب الفخيل لان
المنفعة تحصل له لا لصاحب الثمرة (قال) ولو ان حائطا بين دارين
وهو لصاحب الدارين انه لم يفرق قال احدهما ابنيه وقال الاخر ابني
الكلام في جنس هذه المسئلة في اربع فصول (الفصل الاول)
انه اذا اراد احد هما ان ينقض الحائط المشترك واي الاخر هل يجبر
(والفصل الثاني) ان الحائط المنهدم اذا اراد احد هما ان
يبني واي الاخر هل يجبر على البناء (الفصل الثالث) اذا بنى
احدهما هل يرجع (الفصل الرابع) اذا رجع بها ارجع (اما)
الفصل الاول فقد ذكر الامام الجليل الزاهد ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله في فتاويه انه اذا كان لا يولى من ضرر سقوطه اجبر على تقضه
والا فلا (واما) الفصل الثاني قيل المسئلة على وجهين اما ان كانت
موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبني حائطا في نصيبه
بعد القسمة او لم يكن ففي الوجه الاول لا يجبر اصلا وفي الوجه الثاني
المسئلة على وجهين اما ان هدم الدار وانهدم الدار ففي الوجه الاول
ذكر في الفتاوى هذا ايضا انه لا يجبر الابي على البناء وفي الوجه الثاني
لا يجبر ويحد انفتى (واما) الفصل الثالث المسئلة على ثلاثة اوجه
اما ان لا يكون لهما عليه حمولة كحائط الكرم والنخس وغيرهما او يكون
لهما عليه حمولة او يكون للباني عليه حمولة دون الاخر ففي الوجه
الاول ذكر في كتاب الدعوى من فتاوى الفقيه ابى اللث ومشرح
فتاوى الطحاوي لا احد جئى انه لا يرجع ويكون متطوعا وفي الوجه الثاني

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

[illegible]

قيل ان كان موضع الحائط عريضا كما قلنا مع هذا بني بغير اذ شريكه
 يكون متطوعا لا يرجع عليه وان لم يكن كذلك لا يكون متطوعا وتجمع
 في الوجه الثالث فكذا لك الجواب كذا اذكر صاحب الكتاب هنا قال
 الشيخ الامام قسطل لامة الحلو اني رحمة الله عليه لم يذكر هذه
 المسئلة في المبسوط انما عرفناها من جهة صاحب الكتاب (واما
 الفصل الرابع فقد ذكر في جميع الكتب انه يمنع صاحبه عن وضع الحموله
 عليه حتى يؤدى حصته وليس المراد انه لا يرجع بل يمنع صاحبه حتى
 يؤدى حصته ان اراد بل المراد هنا حكمان احدهما ان يرجع عليه الثاني
 انه يمنع عن وضع الحموله عليه حتى يؤدى ما يرجع عليه **القول**
 انه لو قال شريكه انا لا اضع الحموله عليه ذكر في فتاوى الفضلي ان
 لشريكه ان يرجع عليه **شعر** اذا رجع عليه بما اذا يرجع ذلك القاضي
 المنتسب الى اسبيحان في شرحه لمختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة
 العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى
 مبدئيا لا بما انفق وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع
 بنصف ما انفق وفي العلو السفلى يرجع على صاحب السفلى بما انفق على
 السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا وقالوا ان بني بامر القاض
 يرجع بما انفق وان بني بغير امر القاض يرجع بقيمة البناء وبه نفقة **قال**
 فان كان زرع بين رجلين فابى احدهما ان يتفق عليه لم يجز على ذلك
 لكن يقال للاخر اتفقت وانت وامرجع بنصف النفقة في حصه شريكك
 لما قلنا فلو اتفق ولم يجز الزرع مقدارا ما انفق به ليرجع على صاحبه
 بتمام نصف النفقة ام يرجع بمقدار الزرع ذكر في كتاب المزاج وفوق

عنه صاحب الكتاب
 في الجواب
 هذا اللفظ
 الصلح
 ومن وضع الحموله
 ان اراد ان لا يتفق
 بل المراد منه ان لا
 يرجع عليه وان لم
 يرجع عليه لا يتفق
 وان اراد صاحب
 ان لا يتفق
 من الاتفاق
 الى ان ياتي
 وليس فيه
 الى ثلث ومن ثلث
 رجع الخ
 فكذا
 له وهو
 ابن منطوق
 والله اعلم بالصواب

في الظاهر
فأثبت أصالة
بأن عيباً

بينما إذا اتفق صاحب الأرض وبينهما إذا اتفق المزارع وموضع معرفته
كتاب المزارعة **(قال)** فإن كان حمامين رجلين فأبى القدر أو حوا
أو شيء من الحمام فإلى أحدهما أن يتفق على ذلك يوماً من الأجر بالنفقة
ويرجع على حصة صاحبه في الغلة) لأنه مضطر فلا يكون متطوعاً كما ذكرنا
من المسائل (وأما إذا أهدم الحمام كله فأراد أحدهما أن يبني وإلى
الأخر يقسم أرض الحمام لأنه إن كان لا يمكنه أن يبني فيه الحمام
يمكنه أن يبني شيئاً آخر **(قال)** نهى بين قوم مشتركين وهو شرابهم
ولا راضيهم احتاجوا إلى كرية فامتنع بعضهم من كرية أمر من يبيع منهم
بكرية ويرجعون على من امتنع بقسطه من النفقة) لأنه لا يمكنهم
الانتفاع إلا بكري جميع الثمر فلا يصيرون متبرعين **(وهل)**
يجب بالمتنع على الكري لم يذكر الجبر هنا وذكر بعد هذا فيذكر ثمة
وهنا هل يمنع أو لا عن شرابها حتى يؤدوا ما عليهم **(قال)**
القاضي الأمام أبو علي النسفي بعض مشايخنا يفتون بانهم يمنعون
عن ذلك وقال الشيخ الأمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا
غير سديد بل لا يمنعون **فريق** بين هذا وبين العلو والسفل والفرق
أن في المنع هذا إيضاح حقهم فلا يمنعون ولا كذلك في العلو والسفل
(قال) وكذلك البئر إذا كانت بين رجلين وهي مشرب لما شربتهم
فامتنع أحدهما عن أصلاحها وقال أنا لا أمتنع ما شربتها لا يجبر
على ذلك ولا يكون لصاحبه أن يرجع عليه إذا أصححت) أما عند الجبر
فموافق لما ذكرنا من المسائل **(وأما)** عدم الرجوع فيخالف لما ذكرنا
من المسائل **(والفرق)** هو أن النفقة إنما تجب بأزاء المنفعة فإذا

امتنع من الافتتاح لم يكن عليه شيء فاما فيما تقدم ان تعذر الايجاب
 بازاء المنفعة امكن الايجاب بازاء ملك الرقبة والرقبة لهم **قال**
 ولو ان ضيعة بين قوما راوا بعضهم قسمتها واني الاخرون قالوا فخذوا
 في القسمة ظاهرا وموضع ذلك كتاب القسمة **قال** دابة بين رجلين
 امتنع احدهما من الاتفاق عليها وطلب الاخر من القاضى ان يامره
 بالنفقة حتى لا يصير متطوعا فان القاضى يقول للذي امتنع اما ان يتبع
 نصيبك او تنفق عليها) فرق بين هذا وبيننا اذا كانت الدابة كلها له
 فان هناك لا يجبر على الاتفاق وهنا يجبر **والفرق** ان هناك
 ليس في ترك الاتفاق ملك الغير بل فيه اتلاف ملك نفسه فلو
 وجب الاتفاق وجب لمملكه وملكه دابة والدابة ليست من اهل
 الاستحقاق فجاء الجبر **ثم استدلل** في الكتاب لهذا الفصل مسائل
 واذكر في جملة ما (النهر اذا كان بين رجلين فامتنع احدهما عن كسبه
 فانه يكرى الاخر ولا يصير متطوعا ويجبر المستنفع على الكرى وان كان
 لواحد لا يجبر ذكر الجبر هنا ولريدنا في هذه المسئلة من قبل وعدم
 الجبر او فن لما ذكرنا من المسائل **(وان)** كان النهر لواحد اكثر للناس
 فيه حق الشفعة قال القاضى الا فاما ابو على النسخي يجبر هذا الواحد
 على اصلاحه اذا امتنع لانه يتعدى ان يقال لجمع افعلوا وارجعوا عليه
 فلو لم يجبر هو ادى الى ابطال حق المسلمين وكذا البئر اذا كانت لواحد
 والناس فيها حق الشفعة يجبر هذا الواحد على اصلاحها اذا امتنع لان
 فيه ابطال حق المسلمين فاذا ذكر الجبر هنا في اربع مسائل في الدابة
 المشتركة وفي النهر المشتركة وفي النهر لواحد اذا كان للناس فيه حق

الشفعة وفي البئر كذلك وابه نفق في ثلاث مسائل ولا نفق في المسألة
 الثالثة وهو النهر المشترك **قال** ولو كان داراً أو حائطاً بين اثنين
 لا يمكن قسمتها فتشاجرا فيها فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال
 الآخر أريد أن أنتفع فانه يجبر على المهاداة لثريقال الذي لا يريد أن يتفاد
 بها في ملاته ان شئت فانتفع بها وان شئت فافلق الباب لان في
 امتناعه من المهاداة الحاق الضرر بصاحبه **قال** ولو ان رجلاً أوصى
 لرجل بتبن هذه الحنطة وأوصى للآخر بالحنطة فالمسألة على وجهين
 اما ان يبقى من الثلث شيء أو لم يبق فان بقي فالتخليص يكون في ذلك
 المال وان لم يبق يكون التخليص عليهما لان المنفعة تحصل لهما
قال ولو أوصى لرجل بدهن هذا السمسر وأوصى للآخر بكسبه فانه
 اجر التخليص يكون على صاحب الدهن فرق بين هذا وبين الحنطة
والفرق ان هذا الدهن خفي وقعت الحاجة الى اظهره فاما الكسب
 فظاهر فيكون التخليص حصلاً لصاحب الدهن فيكون اجره عليه اما
 في الحنطة فالحنطة حاصلة غير انهما مستولاة بالتبن والتبن حاصل غير
 انه غير متميز فيكون التخليص عملاً فلهذا فيكون اجره عليهما **قال**
 وكذا اللين والزبد يضم الزاي وبكسرة ايضاً وهذا

له كذا في الاصل ولعله بكشطه والمراد منه الشرح قال في المنجد كشط كشطاً
 واستكشط الشيء رفع عنه شيئاً قد غشا لا كشط الجمل عن الفرس والخطاء عن الشرع
 نزعه وكشف عنه الحرف ازاله من موضعه وكشط البعير نزع جلده واستكشط تبعير حزاله
 ان يكشط ثمره اجنته القاموس والمحيط فرايت فيها الكسب بالضم ثقل الدهن
 وعصارتة وهو معرب واصله الشين والله اعلم ١٢ - ابو الوفا سله لمرافق على لغة
 الكسر في شيء من كتب اللغة الموحدة عندي فضلا عن كونها هي القياس بل ص

من المصنف عليه
 من وزن النيب
 قوله في البيت
 حبيب

أصح على القياس (والزيت والزيتون) أيضا على هذا القياس **قال**
 وقال محمد في رجل ذبح شاة له ثم أوصى لرجل بلحمها ولاخر بجلدها
 فالجواب فيه كالجواب في الحنطة والتبن ان التخليص عليهما اذا لم يبق
 من التلت شيء فان كانت الشاة حية والمسئلة لجالها فاجرا الذي به يكون
 على صاحب اللحم لان اللحم لا يحصل الا بالذبح ولا ان الجلد حاصل من غير
 ذبح لانها وان كانت ميتة يحصل الجلد (ثم اجر المسألة يكون عليهما الا ان
 منفعته تحصل لهما

بَابُ الرَّجُلِ يَغِيبُ فَيَتَّبِعُ امْرَأَتَهُ

الى القاضي وتسأل ان يفرض لها النفقة **قال** واذا غاب الرجل فجا
 امراته الى القاضي فقالت انا فلانة بنت فلان زوجي فلان بن فلان غاب
 عني ولم يخلف لي نفقة فاقض لي عليه النفقة فان القاضي هل يقبل
 البينة وهل يفرض لها النفقة اختلف الروايات فيه وقد ذكرنا في شرح
 ادب القاضي في باب الرجل يغيب عن امراته وفي شرح المختصر الكافي في
 باب النفقة **قال** ولان امرأته حضرت معها صبيًا وحضرت رجلاً فقالت
 هذا الصبي ابني وابو ابن هذا الرجل الذي حضر معي وقد غاب ابو لا فمرة
 بالنفقة عليه فهذا على وجهين اما ان اقر ذلك الرجل بذلك او انكر فاقتر
 بامر بالنفقة على الصبي لكن لا يثبت النسب وان انكر فاقامت المرأة البينة
 قال ابو حنيفة لا يقبل القاضي هذه البينة (لانه قضاء على الغائب) و
 قال ابو يوسف ان استحسن القاضي وقبل في حق فرض النفقة عليه وان
 لم يقبل في حق اثبات النسب ويجوز ان يقبل البينة في حق حكم دون حكم

له اظن ان هذا
 التشكيل كان من بعض
 على الخامس فادخله
 بعض النسخ
 بعض النسخ
 الاصل فادخله
 من قوله الاصل
 والا فكيف يتصرف
 من مثل الصبي
 من مثل الامام الكبير
 ان يخفى عليه
 هذا - ١٢ ابو القاسم
 على الظاهر هنا
 ثم مثل جازي
 ثم والله اعلم
 نهي - والله اعلم

كما قال أبو يوسف في رجل اشترى جارية ثم قال وجدتها ذات زوج
فأراد أن يردّها بالعيب وأقام البينة على أنها امرأة رجل غائب تقبل
البينة حتى يثبت له حق الرد وإن كان لا يقضى بالنكاح **(ونظير)**
هذا أما قالوا جميعاً إذا أكل رجل عن غائب بمال مقلد فانه يلزم ذلك
الكفيل وإن كان يلزمه لا صيل **(واكلنا)** لو شهد رجل وامرأتان
بالسرقة تقبل في حق المال وإن كان لا تقبل في حق القطع والله أعلم بالصواب

بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ فِي إِطْلَاقِ الْمَوْتِ مِنَ النِّسَاءِ

وذكر الترتيب وذكر المدة التي تكون الجارية عندها من غيرها وذكر أن
الغلام إذا أدركه خير بين أبيه وذكر أن الأمر الذميمة والمسلمة في حق
استحقاق الولد سواء **(واقول)** ذكرنا هذه الجملة في شرح الجامع
الصغير في باب على حدة وفي شرح المختصر الكافي **(قال)** إن اختلفت
على أن تترك ولدها عند الصلح الخلع ولم يصح الشرط لأن كون الولد
عند الأمر حق الولد فلا تملك الأم إبطاله **(قال)** وإنما يكون هو كلاء
النسوة أم حق بالولد ما لم يتزوج واحدة منهم فكل من تزوجت منهم
بزوج بطل حقها إلا أن يكون الزوج ذارحماً محرماً من الولد يعني المرأة
إذا طلقت وبينها وبين الزوج ولد صغير فتزوجت بأسخ الزوج الأول
حق كان الزوج الثاني عمّاً للصغير كانت هي أولى بالولد ولا يكون الأب
أولى وكذلك إذا تزوجت برجل آخر هو ذوارحماً محرماً من الولد **(قال)**
فإن كان للصبي جدة لأموه وهي أم أمه وخالة ذكرناها (إن الخالة أولى)
ومذكور في الجامع الصغير وعامة الكتب أن الجدّة وإن علت فهي أولى من

المخالة وهو الصحيح قال فان كان للصغير جلدة لامر من قبل ابها وهي ام
اب امه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الامر من قبل امها وكذلك
كل من كان من قبل اب الامر فليس بمنزلة قرابة الامر من قبل امها

بَابُ حَقِّ السَّجَّانِ فِي الْوَلَدِ مِنْ اُولَى

ذكر في هذا الباب (ان امر الصغير اذا تزوجت او ماتت ولم يكن
احد من النساء ذات احر محرمة منه) فمن يكون اولى به من الرجال فاقول
(كل من كان اسبق عصبة كان اولى كالاب لشر الجسد ثم الاخ) وقد
ذكرنا الترتيب فيما تقدم في مسائل الباب الاول (قال قالوا فان كانوا
بنوة فاصلحهم اولى فان كانوا اسواء فأكبرهم سناً) لانه بمنزلة الاب هو
اكثر شفقة (فان لم تكن له عصبة فاختصم فيه جلدة اب امه وانحى لاهل
فالجدا اولى) لانه اقرب الى الامر قال واذا بلغ الغلام فلاحق للاب فيه
اذا كان فامونا عليه واذا كان مخوفاً كان له ان يضمه الى نفسه كيلا
يلحقه الضرر بسببه والله اعلم

بَابُ فِي الْبَيْتِ اِذَا تَلَعْتَ وَالتَّيْبِ

(مسألة على هذا الباب او ردها محمداً رحمه الله في المبسوط واعادها
صاحب الكتاب هنا (وذكر) من جملة هذه المسائل (ان التيب الباقية
الحق بنفسها ان كانت فامونة وليس للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت
مخوفة يضمها الى نفسه فان اختلفا يسأل عن حالها فان كان كما قال ضمها
الى نفسه واما البكر فلا يبيها ان يضمها الى نفسه بكل حال) لانها سريعة

منها
والظاهر
در اربعه

الاتحاد (وكذا الاعدام والاخوة الحق فهو كذا اذا كن غير مأمونات
الا ان يكونوا احرار غير مأمونين فحينئذ لا توضع على يد امرأة ثقة حتى
تخفظها) هكذا ذكر صاحب الكتاب في اول الباب وذكر في آخر الباب
اذا كانت مأمونة فهي اولى بنفسها وقد استقصينا الكلام فيه في شرح
ادب القاضى والله اعلم

بَابُ لِمَرْأَةِ تَطْلُقُ فَرِيْلًا تَخْرُجُ بِالْوَلَدِ إِلَى بِلَدٍ أُخْرَى

(ذكر) في هذا الباب (ان المرأة اذا طلقت وانقضت عدتها
فارادت ان تخرج بالولد الى بلد اخر في اي موضع يكون لها ذلك وفي
اي موضع لا يكون) ذكرنا في شرح الجامع الصغير وشرح المختصر الكافي
وهذا اذا كانت افا (فاما غير الامر نحو الحدة اذا ماتت الامر فارادت
ان تنقله الى الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فليس لها ذلك) لا
هذا حق ثبت حكماً للنكاح فيكون ثابتاً بين الامر والزوج لا بين غيرهما
والله اعلم (تم) كتاب النفقات بحمد الله تعالى وعونه
وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً
كثيراً ابداً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

خاتمة المطبع

الحمد لله الذي اكرم علينا بطبع شرح كتاب النفقات والصلاة والسلام
على رسوله محمد اشرف المخلوقات الذي شرف الفقه واهله بقوله من
يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وعلى آله واصحابه الهداة المتقين

أما بعد فيقول العبد المتوسل إلى الله تعالى بحضرة الافتقار إلى
 مواهبه السنية أبو الوفا أحد الأركان العشرة لمجلس آية المعافاة النعمانية
 أنه لما شرفني الله تعالى بزيارة روضته النبي صلى الله عليه وسلم رأيت مكتبة
 شيخ الإسلام في المدينة المنورة زادها الله تشريفاً عظيماً لسيختين من
 شرح النفقات للإمام الصمد الشهيد - ثم أنما أقمنا مجلساً لطبع الكتاب
 القديمة من مذهبنا عرضت مسألة طبع الكتاب على أعضاء المجلس
 فقيلوا ذلك مني فطلبنا نقل النسخة والتمسنا أن تقابل بالنسخة الثانية
 ولكن لما وصلنا الكتاب ظهر لنا أنه لم يكن حينئذ قوياً بالنسخة الأولى
 لأنه لم يكن عليه شيء من علامات المقابلة فاشتغلنا بتصحيحه أنا وإخوتي
 الحبيب الحسين بن النسيب المولوي السيد عبد الله بن أحمد مديح
 العلوي الحضرية والإخوة الجليل المولوي رحيم الدين كان الله لهما
 أحد أعضاء المجلس لمذا كور وقد حصل لنا من المحيط البرهان مدد
 عظيم لأنه ينقل في أكثر المواضع عن النفقات وشرحه باللفظ
 ولم نال جهداً في تصحيحه وتحريره غير أنه كان كثيراً لإغلاط
 والتصحيقات فما بقي فيه بعد ذلك من خطأ منشأه الجهل والذهول
 فينبغي لمن وقف عليه أن يعدرنا لما علينا والجدد عند خيار الناس
 معمول وقد ورد أن كل مجتهد مأجور والميسر كما جاز لا يستبطأ
 بالمعسور بل الآخرى بمن وقع نظره على خلل في العمل أن يصلح ما لا
 يقبل التأويل من الزلل وقد قيل إن الإنسان مركب
 من الخطأ والنسيان

(ترجمة) الخصاف والأطام

هو أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أخذ الفقه عن أبيه عمر بن مهير عن الحسن عن أبي حنيفة كان فرضيا حاسبا عارفا بمذهب أبي حنيفة وكان صنف للمهتدي كتاب الخراج فلما قتل المهتدي ذهب الخصاف ذهب بعض كتبه من ذلك كتاب عمله في المناسك وله كتاب الحيل وكتاب الوصايا وكتاب الشروط الكبير والصغير وكتاب الرضاع وكتاب المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضي وكتاب النفقات على الأقارب وكتاب أحكام العصور وكتاب ذبح الكعبة وكتاب أحكام الوقت وكتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض وكتاب القصر وأحكامه وكتاب المسجد والقبر دوي عن أبيه وعن أبي عاصم وعن أبي داود الطيالسي ومسلم بن مسرهد ويحيى بن عبد الحميد الحماني وعلي بن المديني وأبي نعيم الفضل بن دكين وخلق وكان فاضلا فاضيا حاسبا عارفا بمذهب أصحابه وارعاه أهل أياكل من كسب يدا لا يخفف النعل ولهذا اشتهر بالخصاف قال شمس الأئمة الحلواني الخصاف رجل كبير في العلوم وهو ممن يصح الاقتداء به مات سنة إحدى وستين ومائتين وقد قارب الثمانين رحمه الله أبو الوفا

(ترجمة) الصلح والشهيد

هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد حسام الدين أستاذ الفروع والأصول المبرر في المعقول والمنقول كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء

له اليد الطولى في الخلاف والمذهب تفقه على أبيه برهان الدين الكبير
 عبداً العزيز واجتهداً وبالغ إلى أن صار واحداً زمانه وناظر العلماء ودرس
 الفقهاء وقهر الخصوم وفاق الفضلاء في حيلة أبيه بخراسان ولقب بفضله
 الموافق والمخالف ثم ارتفع أمراً إلى ما وراء النهر حتى صار السلطان ومنزلة
 يعظمونه ويتلقون أشعارته بالقبول وعاش مدة محترماً إلى أن استأثر
 الله تعالى روحه وورقه الشهادة في صفر سنة ثمان مئة وثلثين وخمس مئة
 قتله الكافر الملعون بعد وقعة قطوان بسيف قتل ونقل جسده إلى بخارا
 وكانت ولادته رحمه الله سنة ثلث وثمانين وأربعمائة كان أقاله
 قاضي القضاة العلامة السبكي في طبقات الشافعية وقال هو حنفى
 وتوهم بعض الناس أنه شافعى فإوردته لذلك فهونا وذكر صاحب
 الهداية في معجم شيوخه وقال تلقيت منه علم النظر والفقاه ومن
 نصائفه الفتاوى الصغرى والكبرى وشرح أدب القضاء للخصاف و
 شرح الجامع الصغير قال المولى على القاري له ثلاثة شروح على الجامع
 مطول ومتوسط ومتاخر وله الواقيات والمنتهى وشرح الجامع
 الكبير وعمدة المفتى والمستغنى وكتاب الشيوخ وكتاب التراجم
 وهذا الكتاب شرح كتاب النفقات للخصاف وله شرح

المختصر الكافي للحاكم الشهيد رحمه الله كما

ذكره هو في مواضع من كتابه هذا من

لقوائد والبحر وغيرهما ١٢

أبو الوفا

ر

٢٢٨٩

٢٠٠

٢٣	مطلب في نفقة العبد المخصوب والعبد الوحيعة اذا غاب مولاه
=	مطلب في نفقة العبد الموصى برقبته لاسنان وبخدمته لاخر
٢٤	مطلب في نفقة العبد المرهون
=	مطلب في نفقة المعتق الفقير اهي على مولاه ام لا
=	مطلب في نفقة الولد الذي ولد من امه الغير وامر ولد اذا كان للولي محسرا
٢٥	باب الشيء يكون بين رجلين
٢٥	مسئلة الحائط الذي بين دارين فاحدهما راوله والى احداهما
٢٦	مسئلة الزرع بين رجلين والحقما المشترك
٢٧	مسئلة نهر مشترك بين قوم احتاجوا الى كسبه وكذلك البئر المشتركة
٢٨	مسئلة ضيعة مشتركة اراد احدهما قسمتها ومسئلة دابة مشتركة
	الى احدهما الا اتفاق عليها
=	مطلب في النهر المشترك بين رجلين الى احدهما عن كسبه
٢٩	مطلب في دارا وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها فاشترى فيها
=	مطلب في وصية لرجل بالحنطة والاخر ببن الحنطة او لاحدهما
	بكسب السهم والاخر بالدهن
٥٠	مطلب في وصيته لرجل بلحم الشاة ولاجلدها
=	باب الرجل يغيب فتجي امرته الى القاضي تسال ان يفرض لها النفقة
٥١	باب من احق بالولد في الطلاق
٥٢	باب حق الرجال في الولد ومن اولى به
=	باب في البكر اذا بلغت والثيب
=	باب المرأة تطلق فتريد ان تخرج بالولد الى بلد اخر

بیتنا اہل بیتنا اولیٰ شفا خانہ شریف

رجال من العلماء

الصلح طبع

النار دة المجددة لام امر الائمة

الامة العمة الامة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

الامة العمة العمة العمة العمة

حضرت امام الامام

امام عظم

اصحاب اصحاب اصحاب

فمن من من من من

فرائی ہے الحمد لله

کتاب العالم والسلام

کتاب النفقات

ابکب مندرجہ

ارباب کرم

ثبوت دیں گے

محمداکبر علی

محمداکبر علی

محمداکبر علی

